ممارسة نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة

اعداد

منى عزيز جبران

أستاذ مساعد بكلية الخدمة الاجتماعية المنصورة

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى محاولة التحقق من مدى فاعلية برنامج للتدخل المهني في إطار نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة ، والدراسة من النوع التجريبي وذلك عن طريق التجربة القبلية البعدية بإستخدام مجموعة تجريبية واحدة تشمل (15) مفردة ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لبرنامج التدخل المهني في إطار نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة.

الكلمات المفتاحية : (نموذج التركيز علي المهام – التمكين – المرأة العاملة)

Abstract

(Practicing task– centered model in case work to Empowement working women to participate in public life)

The study aimed to try to verify the effectiveness of a Practicing task– centered model in case work to Empowement working women to participate in public life,

and The study is of the experimental type, through the tribal and posterior experiment, using one experimental group that includes (15) individuals, The results of the study indicated that there is a positive impact of the professional intervention program within the case work of task– centered model to Empowement working women to participate in public life.

Key words : task– centered model – Empowement – working women

أولا : مشكلة الدراسة :

تعتبر قضية التنمية هى محور الاهتمام والشغل الشاغل للدول النامية باعتبارها أحد السبل التى يجب أن تنتهجها تلك الدول للخروج من دائرة التخلف وتحقيق التقدم المنشود , ولتحقيق ذلك تسعى تلك الدول إلى الاستخدام الأمثل لطاقاتها وامكانياتها المادية والبشرية , ويعتبر العنصر البشرى بنوعيه من أهم موارد المجتمع الصانعة للتنمية , والهدف لها فى ذات الوقت.(1)

ويسعى المجتمع المصرى إلى التقدم والوصول إلى التنمية الشاملة من خلال تنظيم موارده البشرية ؛ لأنها عنصر مهم من عناصر الإنتاج , فالعنصر البشرى فى التنمية هو محور عملية التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات , وهو المحرك الأول فى عملية التنمية , لذلك لابد من استثمار كافة الطاقات البشرية بما فى ذلك المرأة بصفة عامة والمرأة العاملة بصفة خاصة.(2)

وتشكل النساء تقريباً (50%) من عدد سكان العالم , لذا يحظى موضوع المرأة باهتمام غير مسبوق على المستويات الدولية والقومية والمحلية , ويشترك فى ذلك الدول المتقدمة والدول النامية , حتى صار موضوع المرأة وتنميتها أحد المكونات الأساسية فى برامج التنمية البشرية خاصة , وبرامج التنمية الشاملة عامة.(3)

وتمثل المرأة نسبة كبيرة من سكان المجتمع المصرى , وتعتبر أساس الأفراد أيضاً , فهى التى عن طريقها يخرج أفراد المجتمع إلى الوجود , وهى التى عن طريقها ينمو أفراد المجتمع وينتشرون فى كل جوانب المجتمع يفكرون ويعملون.(4)

وقد تناولت العديد من المؤتمرات الدولية مسألة تمكين المرأة ومساواتها مع الرجل , وتتابعت هذه المؤتمرات منذ مؤتمر المكسيك فى السبعينات مروراً بمؤتمر المرأة فى نيروبى عام 1985م, ومنذ تسعينات القرن العشرين عقدت الأمم المتحدة ثلاثة مؤتمرات مهمة هى: المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة عام 1994 , وقد جاء فيه: "تمكين المرأة واستقلالها الذاتى وتحسين وضعها السياسى والاجتماعى والصحى والاقتصادى تشكل غاية مهمة ذاتها , غاية جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة , أى لابد أن تكون هناك مشاركة وشراكة تامتان من جانبى الرجل والمرأة فى الحياة الإنتاجية والإيجابية بما فى ذلك المشاركة فى المسئوليات فيما يتعلق برعاية الأطفال وتربيتهم وإعالة الأسرة. (5)

ثم المؤتمر العالمى الرابع للمرأة فى بكين عام 1995 الذى جاء فيه : "المساواة بين الرجل والمرأة هى قضية من قضايا حقوق الإنسان وشرط للعدالة الاجتماعية , وهى أيضاً شرط مسبق ضرورى وأساسى للمساواة والتنمية والسلامة".(6)

وقد طالبت خطة بكين الصادرة عن المؤتمر الحكومات فى العالم بالعمل على زيادة مشاركة المرأة فى مواقع صنع القرار لتصل فى الحد الأدنى إلى 30% , حيث ورد فى الفقرة (190) بند (د) أن

المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية فى التمثيل السياسى للمرأة فى الهيئات المنتخبة , والنظر عند الاقتضاء فى تعديل هذه النظم وإصلاحها, إن نسبة 30% التى وضعها منهاج عمل بكين عدت هدفاً أولياً لوصول المرأة إلى مواقع صنع القرار وكخطوة أولى لتحقيق الهدف المرجو (الوصول بالنسبة إلى 50%) , كما تبنت اليونسكو منذ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول المرأة سياسة واضحة فى برامجها من أجل تمكين المرأة فى مجالات عديدة من الحياة وأهمها التربية والتعليم والعمل , واعتمد المؤتمر العام للمنظمة فى دورته الثامنة والعشرين (باريس , تشرين الثانى 1995) استراتيجية ثلاثية لتطبيق إعلان بكين وخطة عمل حول المرأة , وتشمل الاستراتيجية الجوانب الآتية:

1-أن يمثل منظور الجندر أو النوع تياراً رئيسياً يتخلل جميع نشاطات تخطيط السياسات والبرمجة والتنفيذ والتقييم.

2-أن تشجع اليونسكو مشاركة النساء الواسعة والنشطة.

3-أن تحاول المنظمة وضع برامج ومشروعات ونشاطات تستفيد منها الفتيات والنساء , وتكون موجهة إلى تعزيز المساواة وبناء الطاقات والقدرات المحلية وإلى تمتع النساء بالمواطنة الكاملة.

ثم تلاه مؤتمر التنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن عام 1995 , من الملاحظ من القراءة المتأنية لما صدر عن تلك المؤتمرات الدولية أن هناك اتفاقاً عاماً فى الرأى على أن المرأة كالرجل كلاهما له مصلحة حقيقية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية , ويجب عليهما أن يشاركا معاً فى تخطيط وتفيذ استراتيجيات وبرامج تحقيق التنمية فى المجتمعات , وقد تبنت هذه المؤتمرات هدف سد الفجوات النوعية وتحقيق المساواة بين الجنسين , وفى عام 1994 تم تعيين مقررة دولية خاصة بالعنف ضد المرأة فى لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة. [7]

وهذا ما أكدت عليه دراسة **(محمود عرفان: 2001م)** حيث هدفت الدراسة إلى التعرف علي أثر استخدام استراتيجية التمكين وزيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع , وتوصلت نتائج الدراسة الي أن استخدام هذه الاستراتيجية ساعد في زيادة مشاركة المراة في المنظمات المحلية وزيادة اقبالها علي الاستفادة من مشروعات توليد الدخل وزيادة اسهامها في مواجهة المشكلات البيئية الموجودة في المجتمع[8].

وأشارت دراسة **(منال فاروق: 2001م)** إلى وصف وتحليل سياسات المنظمات الأهلية الموجه لتمكين المرأة علي الأسرة والمجتمع , وتوصلت نتائج الدراسة الي أن السياسات والبرامج تحتاج الي تخطيط وتنظيم وأن تكون مناسبة لاحتياجات المرأة وأن تنبع من واقع المجتمع ، وتراعي ظروف واحتياجات الأسرة وقد أوصت الدراسةبضرورة وضع سياسات واضحة تساهم في تمكين المرأة وذلك

لدعم الدور التنموي للمنظمات المجتمعية وتشجيع المرأة علي المساهمة الفعالة والتدريب المخطط لتمكينها من ممارسة كافة حقوقها [9].

ودعم ذلك دراسة **(ابراهيم أبو الحسن: 2006م)** هدفت الى تحديد العوائق الثقافية والاجتماعية والسياسية والانتخابية التى تحد من التمثيل السياسى للمرأة المصرية ، وكذلك تحديد عوامل بناء رأس المال الاجتماعى لزيادة التمثيل السياسى للمرأة المصرية ، وقد توصلت الدراسة الى أن أهم العوائق التى تحد من المشاركة السياسية للمرأة تتمثل فى : وضع المجتمع النساء فى مرتبه أدنى من الرجل، رؤية البعض أن العمل السياسى للمرأة منافى للتقاليد ، ضعف مشاركة النساء بمنظمات المجتمع ، ضعف وعى النساء بحقوقهن ، عدم توافر الاموال اللازمة للحملة الاتنخابية لدى النساء ، عدم شغل النساء للوظائف القيادية ، قلة المؤسسات العاملة لدعم المشاركة السياسية للمرأة [10].

وأكد علي ذلك دراسة **(ايمان عبد الوهاب: 2014م)** من خلال التعرف على دور الجمعيات الأهلية فى تمكين المرأة . وتوصلت نتائج الدراسة الى أن هناك تنوع فى خصائص المستفيدات من خدمات الجمعية من حيث الحالة التعليمية والاجتماعية والعمر ونوع المشروعات . كما توصلت الى أن المستفيدات من خدمات الجمعية أصبحن أكثر اعتمادا على أنفسهن ويشاركن فى ابداء الرأى واتخاذ القرار وزادت لديهم الثقة بالنفس [11].

وهذا ما أكدت عليه دراسة **(وسام أبو الفتوح: 2016م)** والتي هدفت الي التعرف علي دور الجمعيات الاهلية في تمكين المرأة سياسياً وتوصلت نتائج الدراسة الي وضع تصور يساعد في تمكين المرأة سياسياً من خلال زيادة معارفها السياسية وتعديل اتجاهاتها السياسية وزيادة درجة مشاركاتها في الانتخابات والمشاركة السياسية [12].

وتعتبر المرأة العمود الفقرى داخل الأسرة فى المجتمع المصرى , ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى أثرت على المجتمع المصرى فقد كان دور المرأة فى المجتمع هو دور الزوجة والأم , ولكن أصبح لها دوراً آخر وهو دور المرأة العاملة ؛ حيث أن العمل بالنسبة للمرأة المصرية لا يعد هدف وجزء من شخصيتها أو تكوينها , وإنما هو ترجمة إلى حاجة المجتمع إليها , أو محاولة للمساهمة فى تحسين معيشة أسرتها.[13]

وتعتبر المرأة العاملة من أكثر شرائح المجتمع احتياجاً لأوجه التنمية والمساندة حتى تتمكن من أداء دورها تجاه أسرتها ومجتمعها , لذلك فإن تزويد المرأة العاملة بالمهارات والقدرات هى أحد العوامل الرئيسية للتنمية وسط التغيرات الاقتصادية العالمية.[14]

وهذا يتطلب بذل مزيداً من الجهود التى تستهدف تنمية الوعى لديها , لذلك أصبحت قضية خروج المرأة إلى العمل من القضايا التى أثارت اهتمام الرأى العام وكثير من الباحثين فى السنوات الأخيرة

, حيث تطورت نظرة المجتمع لوضع المرأة فبعد أن كان دورها الوحيد هو الاستقرار فى المنزل والتزامها بمسئولياتها وتربية النشئ , أصبحت تخرج إلى ميادين العمل , حيث أدت التغيرات الاقتصادية وتطور تعليم المرأة فى مصر إلى زيادة نسبة المشتغلات فى المجتمع.[15]

وقد شغلت قضايا المرأة اهتماماً خاصاً فى العقد الأخير من القرن العشرين وذلك من أجل رفع مستواها الثقافى والاجتماعى والصحى والسياسى , مع إبراز أهمية الدور الذى تقوم به سواء داخل الأسرة أو فى المجتمع , وقد انعكس هذا الاتجاه فى المؤتمرات الدولية الخاصة بالأمم المتحدة ابتداءً من مؤتمر البيئة عام (1992م) , وحقوق الإنسان فى فيينا , ومؤتمر السكان والتنمية فى القاهرة عام (1994م) , ومؤتمر التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن عام (1995م) , ومؤتمر المرأة العالمى ببكين عام (1995م).[16]

وقد تحقق للمرأة المصرية عن طريق التشريع على مدى النصف قرن الماضى ما ضاعف من فرص خروجها للعمل ومشاركتها فى تحقيق التنمية , وكان صدور الدستور عام (1971م) بما حواه من مبادئ مثالية فى هذا الصدد فاتحة لإنطلاقة قوية نحو تعميق الحرية والمساواة فى نفس المرأة لتأخذ منها زادها فى تحقيق أهدافها وأداء رسالتها فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.[17]

وأيضاً عملت حركة تحرير المرأة فى مصر على تمكين المرأة اجتماعياً انعكاساً لمبدأ المساواة الذى تنص عليه المادتان رقم (10 , 11) من الدستور المصرى , فى إقرار إطار تشريعى ينص على قيام المرأة بدورها كزوجة فى الأسرة ودورها فى الحياة العامة , وإلزام الدولة بحماية الأمومة والطفولة.[18] والذى تدعمه ما أقره قانون رقم (137) لعام (1981م) الخاص بنظام العاملين المدنيين فى الدولة , والقانون رقم (12) لسنة (2003م) بأن تحتفظ المرأة بما تملكه ولا يشاركها فيه زوجها , بالإضافة إلى إقرار قانون حرية تصرف المرأة فى أموالها وما تملكه دون قيود أو شروط , كما تحتفظ المرأة باسم أسرتها ولا تفقده فى حالة الزواج.[19]

كما أنه وفقاً للمادة رقم (17) من الدستور المصرى تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى , ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً , وذلك وفقاً للقانون, وهو ما ترجمته جملة الأحكام والنصوص التى تمنح المرأة العديد من الامتيازات , خاصة فيما يتعلق بالحصول على المعاش سواء بالنسبة للأرملة والمطلقة والابنة والأم والأخت.[20]

وبالرغم من خروج المرأة للعمل واقتحامها لميادينه المختلفة واعتراف المجتمع بهذا , واعطائها حقوقها المترتبة على العمل , ولكن هناك بعض العوامل التى تؤثر فى مشاركتها الفعلية فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهى انشغالها بأمور حياتها ومسئولياتها اليومية المنزلية وغير المنزلية.[21]

حيث تقوم المرأة العاملة بمجموعة من الأدوار المتعددة والمتمثلة فى دورها الأكبر فى الأسرة من خلال عمليات الإنجاب والتنشئة الاجتماعية وتوفير سبل الرعاية والحماية لأطفالها , ودورها كمسئولة عن تدبير شئون المنزل وكذلك دورها كقوة انتاجية.[22]

فالمرأة عليها عبء أكبر لأنها حتى وإن كانت خارج منزلها فهذا لا يعفيها من المسئولية المكلفة بها , فهى تعود إلى البيت بعد جهد وعناء قل أو كثر تربى أجيالاً , وتعيش حياة زوجية وأسرية.[23]

وخروج المرأة للعمل قد صاحبه زيادة فى الأعباء والمسئوليات التى ينبغى عليها أن تؤديها فهى بالإضافة إلى أدوارها التقليدية داخل المنزل أصبحت تقوم بدور إضافى فى عملها خارج المنزل , وتمكنت بعض النساء العاملات من أن تجدن فى تعدد الأدوار تحدياً يسمح لها بإثبات الذات وتعزيز الثقة بالنفس , إلا أن الدراسات قد أظهرت أيضاً أن هناك الكثير من النساء العاملات لم يتمكن من المواءمة بين أدوارهن فى العمل والمنزل مما أدى إلى حدوث بعض المشكلات وصراع الأدوار لدى المرأة العاملة.[24]

ويؤكد على ذلك دراسة **(عزة عبد المحسن خليل: 2001م)** والتى هدفت إلى رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عمل المرأة فى القطاع غير الرسمى وأهم المشكلات التى تواجهها , وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن عمل المرأة لساعات طويلة وزيادة الأعباء المنزلية أدى إلى تدهور صحتها بسبب ظروف العمل السيئة وكذلك غياب التأمينات الاجتماعية.[25]

وتؤكد ذلك دراسة **(أميرة محمد العدل: 2006م)** والتى هدفت إلى التعرف على العلاقة بين إدارة الوقت والضغوط النفسية لدى المرأة العاملة فى مراكز الإدارة القيادية , وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة دالة إحصائياً بين إدارة الوقت وفعالية الذات لدى المرأة العاملة , وكذلك توجد علاقة دالة إحصائياً بين إدارة الوقت والضغوط النفسية لدى المرأة العاملة.[26]

وأوضحت دراسة **(هاورث وآخرين Haworth & others: 1997م)** والتى هدفت إلى الكشف عن الضغوط النفسية التى تواجهها المرأة فى حياتها اليومية ومقارنة كل من المرأة العاملة وغير العاملة من حيث هذه الضغوط النفسية , وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة ارتباطية دالة بين قضاء ساعات العمل ووقت الفراغ والدخل الشهرى للأم العاملة والرضا عن الحياة , كما توجد علاقة ارتباطية دالة بين التوافق النفسى وتقدير الذات ونوعية العمل لدى المرأة العاملة.[27]

ويؤكد على ذلك دراسة **(بدرية محمد: 1993م)** والتى استهدفت التعرف على أثر خروج المرأة للعمل على رعاية أبنائها وأسرتها , وتوصلت الدراسة إلى أن خروج المرأة للعمل قد ساهم فى اعتمادها على خادمة فى تربية ورعاية أطفالها وأدى إلى حدوث بعض المشكلات الأسرية.[28]

حيث أدى نزول المرأة إلى العمل إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها داخل الأسرة مما أدى إلى حدوث أزمات وضغوط اجتماعية وأسرية حيث أظهرت العديد من الدراسات أن المرأة العاملة تواجه أنواع عديدة من الضغوط نتيجة لتعدد وصراع الأدوار التى تؤديها داخل المنزل وخارجه فى العمل.

وهذا ما أكدت عليه دراسة **(مشيرة صالح: 2000م)** حيث أوضحت أن المرأة العاملة تواجه فى مواقف الحياة المختلفة الكثير من الحوادث الحياتية المهمة والملحة والمتتابعة التى قد تسبب لها حالة من الإجهاد التراكمى الذى يجعلها أكثر عرضة للضغوط , وإذا استمرت هذه الحالة أحدثت تدهوراً بالناحية الصحية والنفسية للمرأة العاملة.[29]

ويتفق كذلك مع دراسة **(ابتسام ميلاد إبراهيم: 2014م)** والتى استهدفت التعرف على الذكاء الوجدانى وعلاقته بفعالية الذات وصراع الدور لدى عينة من المرأة العاملة, وتوصلت إلى أن عمل المرأة خارج منزلها قد أدى إلى زيادة الضغوط عليها مما جلعها مرهقة وغير قادرة على التوفيق بين مسئولياتها, وأدى إلى إتساع نطاق أدوارها الاجتماعية وتداخل هذه الأدوار وتعارضها مما انعكس بشكل سلبى على علاقتها بالآخرين.[30]

وصراع الأدوار الذى تتعرض له المرأة العاملة هو صراع مصدره عمل المرأة أساساً وشعورها بضيق الوقت وعدم كفايته للقيام بأدوارها وتربية أبنائها كما ينبغى , بحيث يبدو الجمع بين العمل والتربية للأولاد مسألة صعبة.[31]

ويشكل تعارض أدوار المرأة العاملة الخاصة برعاية الأسرة من ناحية والعمل خارج المنزل من ناحية أخرى معوق أساسى لها فى مجال عملها , وهذا يؤثر على صحتها النفسية والجسدية , وبالتالى يؤثر على حياتها الأسرية وإنتاجها وطبيعة الأعمال والوظائف التى تقوم بها.[32]

ويؤكد ذلك دراسة **(كارلسون وكاسمار Carlson & Kacmar: 2000م)** والتى هدفت إلى التعرف على أثر مركزية الدور وأهميته وأولوياته فى الحياة بالنسبة للفرد على صراع العمل والأسرة , حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن القيم التى يعتنقها الفرد تؤثر على طريقة معاناته من صراع العمل والأسرة , بينما توصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة صراع العمل والأسرة تختلف باختلاف مركزية وأهمية دور الفرد فى العمل.[33]

وأوضحت ذلك دراسة **(بولز وآخرون Boles & others : 2001م)** والتى هدفت إلى توضيح العلاقة بين صراع العمل والأسرة وصراع الأسرة والعمل وبين الرضا الوظيفى , حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن صراع العمل والأسرة يؤثر بصورة أكبر على الرضا الوظيفى من صراع الأسرة والعمل.[34]

وهذا ما أكدت عليه دراسة **(رانيا السعيد عبد الهادى: 2012م)** والتى استهدفت التعرف على بعض مشكلات المرأة المعاملة فى المجال التعليمى بمحافظة الدقهلية , حيث أكدت نتائج الدراسة على تعرض المرأة العاملة للعديد من المشكلات الاجتماعية والصحة النفسية والاقتصادية التى تؤثر على حياتها.[35]

وأشارت إلى ذلك أيضاً دراسة **(منى محمد كمال: 2007م)** حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن كيفية تمكين المرأة المعيلة اجتماعياً واقتصادياً , وذلك فى ضوء الوضع الراهن للمرأة المعيلة بغية الوصول إلى رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلات المرأة المعيلة , وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك قصور وسلبيات عديدة حالت دون تمكين المرأة اقتصادياً وادماجها فى عمليات التنمية.(36)

وكذلك دراسة **(مها خليل إبراهيم: 2005م)** والتى هدفت إلى التعرف على الضغوط التى تصيب المرأة العاملة بمختلف مسئولياتها العلمية والاجتماعية , وكذلك التعرف على الاضطرابات التى تصيبها من نوعية العمل ومدة مزاولته وتوضيح العلاقة بين الضغوط البيئية والاضطرابات التى تصيب المرأة العاملة , وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المرأة العاملة تعانى من الضغوط الاجتماعية والفيزيقية وكذلك من الاضطرابات السيكوسوماتية , كما أن المرأة تعانى من القلق والتعب وعدم الكفاية وتزيد حساسيتها كلما تقدم بها السن سواء بين أسرتها أو فى عملها.(37)

وأكدت على ذلك دراسة **(سميرة أبو الحسن , صفاء محمد بحيرى: 2014م)** والتى هدفت إلى التعرف على مدى تمكين الأم المعيلة تمكيناً نفسياً فى ضوء متغيرات العصر , وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة العمل على إنشاء العديد من المؤسسات التى تقدم خدماتها للنساء المعيلات خاصة فى المجتمع الريفى , وضرورة العمل على دراسة مفهوم التمكين كمتغير نفسى يؤثر فى حياة المرأة المعيلة.(38)

وعلي الرغم من الجهود المبذولة والانجازات التي تحققت للمرأة المصرية ، في كافة المجالات خلال العقود الماضية سواء من حيث الكم أو الكيف في الكثير من القطاعات من حيث صدور تشريعات وقوانين تكفل للمرأه الدعائم الأساسية والحقوق التي تمكنها من تفعيل أدوراها في التنمية. إلا أنه هناك الكثير من المعوقات التي تحول دون وصول المرأة المصرية إلي درجات عالية من التمكين (39)

وعلى هذا الأساس فلا يمكن لأى مجتمع التقدم والرقى بنصف طاقته البشرية فقط فى حين يكون النصف الاخر معطلاً ومهمشاً دون أدنى استغلال لطاقته ، ومن هنا كانت الدعوة لتمكين المرأة المصرية ومشاركتها فى الحياة العامة إلى جوار الرجل لكى يحققا معاً أفضل النتائج فى التنمية. (40)

والتمكين مفهوم حديث ، بدأ فى الظهور فى التسعينات من القرن العشرين ، ويكثر استعماله فى سياسات المؤسسات الحكومية والمنظمات الاهلية فى برامجها ، وهو مفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة والتنمية ، ويمكن القول بأن التمكين والمشاركة هما وجهان لعملة واحدة . وتستلزم المشاركة الفاعلة ، تنمية المرأة وتطوير قدراتها وامكاناتها لتمتلك عناصرالقوة التى تمكنها من احداث

التغيير فى مجتمعها ، وتكمن مصادر هذه القوة فى المعرفة والثقة بالنفس وقدراتها والعمل ضمن إطار الجماعة وليس العمل الفردى. (41)

كما يعنى التمكين تعزيز القدرات والارتقاء بواقع المرأة لمعرفة حقوقها وواجباتها ، وتوفير الوسائل المادية والثقافية والمعنوية والتعليمية لتتمكن المرأة من المشاركة فى الحياة العامة. (42)

ونجد أن درجة المشاركة ونطاقها تحدد إلى درجة كبيرة توزيع القوة فى المجتمع ، بمعنى القدرة على احداث تأثير فى الاخر الذى قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله ، أي أن المشاركة لا تستهدف فقط تنمية المجتمع وصنع مستقبله بل تستهدف أيضاً تنمية الذات المشاركة وتطوير قدراتها وامكاناتها ووجودها الفاعل والمؤثر فى الحياة الاجتماعية على أصعدتها المختلفة .

ومن هنا فان درجة مشاركة النساء فى الجوانب المختلفة للواقع الاجتماعى تقف كمؤشر أساسى على وضع المرأة ومشكلاتها ، ومكانتها وقوتها وتمكنها فى المجتمع .

وتتركز مجالات تمكين المرأة المصرية فى النواحى التالية عموماً: التعليم ، المعلومات ، الوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والقانونى والصحي ، وفى عملية اتخاذ القرار ، لهذا الغرض يجب ازالة العوائق التى تعترض تمتع المرأة بالفرص والموارد ، ومساهمتها مساهمة متساوية مع الرجل فى عملية التنمية بكل مستوياتها.

لذلك أصبح هناك ضرورة للاهتمام بتناول نوعية الحياة لدى المرأة العاملة , وتحسين نوعية حياة المرأة العاملة يجب أن يتجه نحو إيجاد أفضل السبل لإحداث التوازن بين مسئولياتها فى المنزل والعمل بما يعود بالنفع فى النهاية على المرأة العاملة ذاتها وعلى أسرتها وعلى المجتمع ويساعد في تمكينها من المشاركة في الحياة العامة.

ويؤكد على ذلك دراسة **(Kerman: 2012م)** والتى هدفت إلى مقارنة نوعية حياة النساء العاملات مع ربات البيوت , وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة تحسين الواقع الاجتماعى المرتبط بنوعية الحياة للمرأة بصفة عامة.(43)

وأكدت ذلك دراسة **(Delinead Raya: 2013م)** والتى هدفت إلى محاولة الكشف عن التحديات التى تواجه المرأة العاملة فى الحفاظ على التوازن بين حياتها الشخصية والمهنية , وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المشاكل التى تواجهها المرأة العاملة تؤثر على التوازن والحياة بنسبة مرتفعة وأن التوازن بين العمل والحياة للأفراد يؤثر على نوعية حياتهم.(44)

وأوضحت ذلك دراسة **(مزاد عبد الرحمن المرشد: 2016م)** والتى هدفت إلى وضع تصور مقترح لممارسة نموذج الحياة فى الخدمة الاجتماعية لتنمية المهارات الحياتية للمرأة المعيلة , وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المرأة المعيلة تواجه نقصاً فى العديد من المهارات الحياتية أهمها الجهل فى

اتباع الأسلوب العلمى فى حل مشكلاتها , والسلبية فى الاتصال والتواكل , والسلبية فى البحث عن الموارد المتاحة فى المجتمع لمساعدتها على تحسين نوعية حياتها وحياة أسرتها.[45]

وأكدت دراسة **(حنان عبد الفتاح السيد: 2016م)** والتى هدفت إلى تفعيل مهارات المخطط الاجتماعى فى مشروع تمكين المرأة الريفية لتحسين نوعية الحياة بمحافظة المنوفية , حيث توصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة العمل على تنمية مهارات الأخصائيين الاجتماعيين لمساعدة المرأة الريفية على تحسين نوعية حياتها.[46]

وتعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية من المهن التى تتعامل بكفاءة وفاعلية مع كافة فئات المجتمع , فهى من المهن التى يقرها المجتمع لمساعدة الناس على تحسين جودة حياتهم.

وتهدف ممارسة الخدمة الاجتماعية إلى تدعيم ومساندة القدرات وتحسين الأداء الاجتماعى للأفراد والأسر والجماعات من خلال تنمية القدرة على تحديد الضغوط المرتبطة غالباً بالجوانب الاجتماعية وتقديم الخدمات وخاصة الخدمات الوقائية والعلاجية والتنموية لعملائها , وذلك عن طريق تحسين الأداء الاجتماعى لهم.[47]

وترى الباحثة أن طريقة خدمة الفرد كإحدى طرق مهنة الخدمة الاجتماعية تعتبر مكوناً أساسياً بجانب الطرق المهنية الأخرى لتحقيق فاعلية المهنة فى تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة, وذلك لما يتوفر لدى الطريقة من مداخل ونماذج ونظريات علاجية أصبحت تعمل من خلالها لتساير التغيرات المعاصرة بما تفرزه من مواقف ومشكلات مستحدثة.

ويعتبر نموذج التركيز على المهام من النماذج العلاجية التى أثبتت نجاح كبير فى علاج العديد من المشكلات وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات مثل دراسة (أيمن عبد العال 2009) [48] حول فاعلية نموذج التركيز على المهام فى التقليل من النشاط الزائد لدى الأطفال

ودراسة (جيهان بيومى 2008) [49] حول ممارسة للنموذج التركيز على المهام فى خدمة الفرد لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى الأطفال المسئولين ودراسة (نورهان منير 2001) [50] حول استخدام نموذج التركيز على المهام وتنمية المهارات الاجتماعية للمكفوفين .

ويعتبر نموذج التركيز على المهام فى خدمة الفرد من النماذج التى تتعامل مع مشكلات التحول الاجتماعي التى تنشأ متغيرات فعلية فى المواقف الاجتماعية من خلال القيام بعدة مهام متتالية تساعد العميل على التدريب لتحمل المسئولية الاجتماعية تجاه نفسه والمحيطين والمؤسسة ككل وتعمل على تنمية مهاراته الاجتماعية وعلاقاته بالآخرين .

وتأسيساً على ما سبق فقد تحددت مشكلة الدراسة في :

(ممارسة نموذج التركيزعلي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة)

ثانياً: أهمية الدراسة : تتمثل أهمية هذه الدراسة في:

1-الاهتمام العالمى والمحلى من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية والمحلية بمشكلات المرأة بصفة عامة والمرأة العاملة بصفة خاصة.

2- ضرورة الاهتمام بفئة لها أهميتها فى بناء المجتمع , حيث أن المرأة العاملة يمكن استثمار قدراتها وامكانياتها فى مجال التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات كما أنها الركيزة الأساسية لنهضته وتقدمه.

3- المرأة العاملة تمثل إحدى فئات التركيب النوعى لسكان المجتمع المصرى من ناحية ومن ناحية أخرى فهى تمثل أكثر من نصف المجتمع ومسئولة عن المشاركة فى رعاية وإعداد النصف الآخر للقيام بدوره.

4- يعتبر موضوع تمكين المرأة من القضايا الاجتماعية المعاصرة نظراً لتعاظم الدور الذى تلعبه المرأة فى عملية التنمية والذى يستلزم ضرورة توجيه الاهتمام والبحث فى الموارد نحو رفع وزيادة قوة المرأة ومكانتها لزيادة مشاركتها بفاعلية فى عملية التنمية .

5- تعتبر قضية تمكين المرأة من القضايا المطروحة أكاديمياً بصورة حديثة وواضحة على المستوى العالمى والمحلى .

6- المرأة العاملة تمثل أحد الآليات الهامة فى عملية تنمية رأس المال البشرى نظراً لأدوارها المتعددة فى إطار أسرتها من جانب ومجتمعها الأكبر من جانب آخر , لذلك بات من الواجب ضرورة الاهتمام بتمكينها من المشاركة في الحياة العامة.

7-الاهتمام بتمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة يساعد فى دعم قدرات المرأة فى الحفاظ على القيم والمبادئ والحفاظ على قيم الهوية والتراث فى عصر يهدده هيمنة العولمة.

8-أن تمكين المرأة يساعد على زيادة فعالية دورها فى المجتمع فى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية والمهنية والمشاركة فى الحياة العامة .

9-يساعد تمكين المرأة على تحقيقها لاهدافها مما يساهم فى تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الانصاف والمساواة بين الرجل والمرأة

10- تتضح أهمية هذه الدراسة فيما يمكن أن تقدمه للمتخصصين من الأكاديميين والممارسين من إضافات نظرية وعلمية من خلال العرض التحليلى لأحدث الدراسات والبحوث العالمية فى مجال تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة .

11-اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وخدمة الفرد بصفة خاصة بالتعامل مع المشكلات الاجتماعية , وتعتبر مشكلة تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة من أهمها وأخطرها على المجتمع.

12-ما يمكن أن تسهم به هذه الدراسة من فائدة نظرية وعلمية للمهنة بصفة عامة ولتخصص خدمة الفرد بصفة خاصة فيما يتضح من استخدام النظريات والنماذج العلمية لخدمة الفرد للتعامل مع مشكلات المرأة العاملة و تمكينها من المشاركة في الحياة العامة.

ثالثاً: أهداف الدراسة : تسعي الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية :

هدف رئيسي :

اختبار تاثير برنامج للتدخل المهني باستخدام نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة.

أهداف فرعية :

1- التعرف علي دور نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة سياسياً

2- التعرف علي دور نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة اقتصادياً

3- التعرف علي دور نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة اجتماعياً

رابعا : فروض الدراسة : تتمثل فروض الدراسة في :-

فرض رئيسي :

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين ممارسة نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد و

تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة في القياسين القبلي والبعدي لمتوسطات درجات المجموعة التجريبية لصالح القياس البعدي.

وينبثق من هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية علي النحو التالي :

1- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد و تمكين المرأة العاملة من المشاركة سياسياً.

2- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد وتمكين المرأة العاملة من المشاركة اقتصادياً.

3- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد وتمكين المرأة العاملة من المشاركة اجتماعياً.

خامسا : مفاهيم الدراسة : تتمثل مفاهيم الدراسة فى:

1- مفهوم تمكين المرأة. 2- مفهوم المرأة العاملة.

3- مفهوم نموذج التركيز علي المهام.

(1) مفهوم تمكين المرأة woman`s Empowement:

تختلف معاني التمكين باختلاف السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية ، ولا يمكن ترجمته بسهولة الي كل الثقافات حيث يرتبط بمفاهيم متعدده ومختلفة.

ويعرف التميكن لغوياً: هو مصدر للفعل (مكَّن) ، وتدل مادة (م، ك، ن) في المعجم علي علو المكانة : ويقال مكن فلاناً عند الناس اي عظم عندهم ، ويقال مكنته من الشئ (تمكيناً) أي جعل له عليًه سلطاناً وقدرة (فتمكن) منه واستمكن عليه ، أي قدر عليه. (51)

ويعرفه Social Work Dictionary علي أنه عملية مساعدة الأفراد والأسر والجماعات والتنظيمات والمجتمعات علي زيادة قدرتها الشخصية والجماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية واشمارها في تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ، كما يستهدف التمكين تنمية مواطن القوي والمزايا الايجابية لديهم. (52)

وينظر روبرت آدمز (Robert Adams , 2003) الى التمكين على أنه : استراتيجية تهدف الى منح القوة للعملاء والقدرة على السيطرة على شئون حياتهم ومساعدتهم للوصول الى الموارد

المجتمعية التى يحتاجون اليها ، وأيضا مساعدتهم فى الحصول على المعلومات وتنمية مهاراتهم وقدراتهم المطلوبة للاعتماد على النفس ولتحقيق التغيير المنشود. (53)

ويعتبر مفهوم التمكين رئيسياً فى كل استراتيجيات التنمية الجديدة . فهو يشير الى الحصول على المزيد من الصلاحيات والفرص للمجموعات السكانية الضعيفة أو المحرومة كالفقراء .ويركز على المشاركة ، وابداء الراى ، وتعدد الخيارات والفرص المتاحة من خلال العدالة والمساواة والحقوق الانسانية وبناء القدرات المتكافئة لاتخاذ الخيارات وتحويلها الى اجراءات. والتمكين وهو حالة الشعور بالعدالة والمساواة ضد التمايز فى الحقوق والمواطنة والتعامل . ومن ثم فان المساواة مفهوم محورى فى التمكين خاصة الفرص والمواد المتاحة. (54)

ووفقاً ل "Wallenstein" التمكين هو عملية الاجراءات الاجتماعية التى تعزز المشاركة من الناس ، المنظمات والمجتمعات على نحو يحقق زيادة تحكم الأفراد وتحسين نوعية حياة المجتمع والعدالة الاجتماعية (55)

والتمكين هو عبارة عن .. عملية وهدف ، من خلالهما يتملك الناس زمام حياتهم ويشاركون بصورة فعالة ويعملون على استصدار القرارات الخاصة بهم وذلك بمعنى أنهم يتحكمون من مسار حياتهم وبيئتهم التى يتفاعلون معها. (56)

ومن خلال ماتم عرضه من تعريفات نرى أن التمكين لايخرج عن كونه :

1- عملية ضبط وتحكم فى حياة الفرد وسلوكياته .
2- تقتضى تلك العملية زيادة طاقة وقدرة الفرد على الاسهام بفاعلية فى أمور مجتمعه .
3- يستهدف التمكين زيادة اسهام الفرد اجتماعيا وسياسياً و اقتصادياً وثقافياً فيما يخص المجتمع الذى يقيم فيه وما يتخذ من قرارات تتعلق به .
4- يواجه الفرد عدد من التحديات حتى تتحقق عملية التمكين .
5- هناك بالطبع مجموعة من المتطلبات الضرورية لتحقيق عملية التمكين .

مفهوم تمكين المرأة woman`s Empowement:

من أبرز التعريفات تعريف (1994) Batliwala فقد عرفت تمكين المرأة على أنه عملية Process وهدف Goal فهى عملية تحدى علاقات القوى السائدة والقائمة والحصول على التحكم الأكثر فى الموارد ومصادر القوة ، وهو هدف لأن تمكين النساء يسعى إلى تحدى الأيدولوجيات الأبوية (سيطرة الذكور وتبعية النساء) والتحول فى الأبنية والمؤسسات التى تكرس وتعزز من

التمييز النوعى ، كما يهدف الى مساعدة النساء الفقيرات على الحصول والتحكم فى كل من المصادر والموارد المادية ، وغير المادية [57]

أما Mayoux(2000) فترى أن التمكين يعنى عملية تغيير فى علاقات القوة وهى عملية متعددة ومتداخلة الأبعاد – تلك القوى التى تلعب فى مختلف المجالات الحياتية ، والأسرية ، والمجتمعية ، والسوق ، والمؤسسية. [58]

أما Rowlands(1998) فيطرح مفهوم تمكين المرأة من منظور القوة فاذا كان التمكين يعنى زيادة قوة المرأة الا أن تلك القوة لا تعنى السيطرة والخضوع والتأثير على الاخرين أو الرجال أو الازواج (power–over) ، بل تعنى القوة المتولدة البناءة (power–to) التى تولد امكانات وأفعال جديدة بدون حتمية سيطرة طرف على الاخر[59]، والتى أشارت اليها (Giffern,1997) على أنها القوة التى تعني:

(1) امتلاك التحكم وزيادة التحكم control.
(2) القدرة على التعريف والابتكار من منظورات نسوية .
(3) القدرة على التأثير فى الخيارات المجتمعية social choices والقرارات التى تؤثر فى المجتمع .
(4) الاعتراف واحترام النساء كمواطنين متساويين فى المشاركة وصنع القرار. [60]

وتعرف الباحثة مفهوم تمكين المرأة : بأنه زيادة قوة ومكانة المرأة بجانبيها الاستاتيكي والديناميكي، ويعبر الجانب الاستاتيكي عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية....الخ. للمرأة او ما يمكن اصلاحه علي أنه (يمثل الجوانب الكمية الكبري Macro للتمكين) , أما الجانب الديناميكي فيشمل الخيارات , والفرص المتاحه , والامكانية Ability لممارسة تلك الخيارات , والقدرة علي صنع القرار لدي المرأة في الأمور التي تمس حياتها وحياة اسرتها ومجتمعها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .... الخ.

(2) مفهوم المرأة العاملة (Working Woman):

تعرف المرأة العاملة بأنها: تلك التى تعمل خارج المنزل وتحصل على أجرها المادى مقابل عملها , وتقوم فى نفس الوقت بأداء أدوارها كزوجة وكأم إلى جانب دورها كعاملة أو موظفة.[61]

ويشير هذا المصطلح إلى أنها (المرأة) التى تقوم ببذل مجهود ذهنى أو عضلى أو الاثنين معاً فى العملية الإنتاجية لإنتاج سلعة أو لتقديم خدمة لأفراد المجتمع مقابل الحصول على أجر معين تستخدمه فى إشباع حاجاتها وحاجات أفراد الأسرة.[62]

كما يطلق عليها: المرأة التى تعمل بأجر خارج بيتها وتبذل جهداً ذهنياً أو بدنياً لخلق منفعة اقتصادية أو زيادة منفعة لشئ موجود وتقوم فى نفس الوقت بأدوارها الأخرى كزوجة وكأم وكمديرة بيت.(63)

وتعرف أيضاً بأنها: المرأة التى خرجت إلى ميدان العمل مقابل أجر , والتى تقدم مساهمات أساسية فى الموارد الاقتصادية للأسرة وتساهم فى إحداث التنمية فى المجتمع.(64)

وفى هذا الصدد يمكن القول بأنها: كل أنثى تعمل يدوياً أو عقلياً تحت إشراف صاحب العمل وتتقاضى أجراً.(65)

ويطلق البعض عليها بأنها: تلك المرأة التى تعمل فى وظيفة رسمية خارج المنزل فى المصالح الحكومية والمصانع.(66)

وعرفت أيضاً بأنها: التى تقوم بأنشطة سواء كانت رسمية أو غير رسمية , فهى تعنى الشرائح النسائية التى تؤدى عملاً مهنياً أو إدارياً فى أى قطاع اقتصادى سواء كان العمل فى مؤسسة حكومية أو غير حكومية , إلا أنه يشترط أمرين أن يكون مقابل راتب شهرى وأن يكون دائماً وليس مؤقتاً من خلال قرار التعيين الرسمى.(67)

وتنقسم النساء العاملات طبقاً لتقسيم منظمة العمل الدولية إلى أربعة مجموعات رئيسية هى:(68)

أ- المرأة التى تعمل لحسابها الخاص ولا تستخدم أفراد آخرين.

ب-المرأة التى تعمل لحساب أسرتها دون أجر.

ج- المرأة التى تعمل لدى الغير مقابل أجر.

د- صاحبة العمل التى تستخدم أفراد آخرين.

وفى ضوء ما تم طرحه من تباين لوجهات النظر بشأن تحديد هذا المفهوم يمكن تعريف المرأة العاملة فى هذه الدراسة بأنها: "هى تلك المرأة التى تخرج للعمل بملئ إرادتها فى القطاعين الحكومى والأهلى وذلك بما يتناسب مع قدراتها الذاتية وإمكانياتها المهنية ويحافظ على طبيعتها الأنثوية , رغبة منها فى تحمل مسئولية تخفيف حدة الضغوط الاقتصادية للأسرة , وإيماناً منها بأهمية دورها فى المشاركة في الحياة العامة والمساهمة فى تنمية المجتمع".

(3) مفهوم نموذج التركيز على المهام :

يعتبر نموذج التركيز على المهام أحد نماذج العلاج القصير الذى صمم ويتم تطويره بواسطة القائمين على المهنة , ويعتبر التركيز على المهام أسلوب فنى لعلاج مشكلات محددة ومستهدفة يعترف بها العملاء ويدركونها ويفهمونها ويرغبون فى التعامل معها , ويعتمد هذا النموذج على عاملين :

1- التنظيم المحدد للوقت .

2- الاعتماد على أساليب العلاج القصير [69].

ويركز هذا النموذج على حل المشكلات الظاهرة أكثر من تركيزه على الأسباب التى تؤدى إليها[70] وقد حدد مؤسسوا هذا النموذج (وليم ريد ولورا ابشتين فى جامعة كولومبيا) المشكلات التى يتعامل معها هذا النموذج وهى مشكلات النزاعات والصراعات الشخصية , العلاقات الاجتماعية غير المرضية . مشكلات أداء الأدوار والصراعات – مشكلات التحول الاجتماعي – مشكلات عدم توافر الموارد – مشكلات ردود الأفعال للضغوط الانفعالية [71].

وتعتبر المهام من أهم الخصائص المميزة للنموذج وتنقسم المهام إلى : [72]

1- مهام عامة وهى عبارة عن توجيه للأداء دون القيام بعمل تفصيلات

2- مهام إجرائية أى الإجراءات التى يجب على العميل اتخاذها .

وتهدف إستراتيجية التدخل المهنى وفقا لنموذج التركيز على المهام إلى : [73]

1- مساعدة العميل على حل مشكلاته .

2- تزويد العميل لخبرة بناءة فى حل المشكلة والتى تزيد من قدرته على حل مشكلاته التى قد تواجهه فى المستقبل , ولتحقيق ذلك يقوم الأخصائي الأجتماعى بالتعاون مع العميل فى ممارسة مجموعة من الخطوات تتمثل فى :-

1- تحديد المشكلة المستهدفة
2- التعاقد
3- التخطيط للمهام
4- تنفيذ المهام
5- تحليل ومراجعة العقبات .
6- مراجعة المهام
7- الإنهاء .

وتقوم الإستراتيجية الأساسية لخدمة الفرد باستخدام نموذج التركيز على المهام على افتراض أساسي وهو أن فاعلية وكفاءة طرق العلاج العادية المستخدمة فى ممارسة خدمة الفرد يمكن أن تزيد إذا ركزنا على مساعدة العملاء لإنجاز أهداف محددة وخاصة التى يختارها العملاء أنفسهم وتنفذ من خلال فترات قصيرة , لذلك يستخدم الممارس مجموعة من التكنيكات التى تمكنه من تحقيق أهداف النموذج وأهم التكنيكات المستخدمة فى هذا النموذج هى : [74]

الاكتشاف – البناء – التشجيع – التوجيه – الفهم الواضح – التفسير 0 النمذجه – لعب الدور .

ويمكن الاستعانة بتكنيكات علاجية أخرى لمساعدة العميل على حل المشكلة تنتهي لاعتبارات متعددة منها نوعية المشكلة وطبيعتها وشخصية العميل , وعدد الأفراد المرتبطين بالمشكلة , وذلك انطلاقا من اعتماد العلاج بالتركيز على المهام على النظرية الحرة فى العلاج .

وفى ضوء ما سبق عرضة من إطار نظرى لنموذج التركيز على المهام فإنه يمكن للباحثة تحديد ما تقصده بنموذج التركيز على المهام فى هذه الدراسة على أنه :-

شكل من أشكال الممارسة المهنية قصيرة المدى تستخدمه الباحثة كمدخل علاجى فى خدمة الفرد لتمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة وذلك من خلال مجموعة من المهام المحددة التى تقوم بها الباحثة و المرأة العاملة فى إطار علاقة مشتركة سبق الاتفاق عليها فى مرحلة التعاقد.

سادساً : الإجراءات المنهجية للدراسة :

(1) نوع الدراسة:

يتحدد نوع الدراسة على أساس المعلومات المتوفرة لدى الباحث وعلى أساس الهدف الرئيسي للبحث، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات شبه التجريبية التي تختبر تأثير متغير مستقبل (برنامج للتدخل المهني باستخدام نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد) على متغير تابع (تمكين المراة العاملة من المشاركة في الحياة العامة).

(1)منهج الدراسة:

اتساقاً مع نوع الدراسة تم استخدام المنهج التجريبي من خلال التجربة القبلية البعدية على مجموعة تجريبية واحدة مكونة من (15) مفردة، حيث يتم القياس القبلي للمجموعة قبل إجراء التدخل المهني، ثم التدخل المهني باستخدام نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد للتعرف على فاعلية البرنامج في تمكين المراة العاملة من المشاركة في الحياة العامة وإجراء القياس البعدي للمجموعة وحساب الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للمجموعة.

(2)أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على الأدوات التالية:-

1- مقياس تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة (من إعداد الباحثة).

وقد اعتمدت الباحثة في تصميم المقياس على الخطوات التالية:-

أ- الاطلاع على ما توفر من مختلف الكتابات النظرية المرتبطة بمفهوم التمكين ، و نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد سواء كانت في الخدمة الاجتماعية أو علم الاجتماع أو الصحة النفسية أو علم النفس أو علم الاقتصاد ، وذلك لتحديد أهم الأبعاد الرئيسية للمقياس كما تم الاطلاع على بعض المقاييس التي تناولت مفهوم التمكين من جوانبه المختلفة لاستخلاص بعض العبارات التي يمكن الإعتماد عليها في هذه الدراسة.

ب- قامت الباحثة بتحديد أبعاد المقياس والمتمثلة في ثلاثة أبعاد هي البعد السياسي ، والبعد الاقتصادي ، والبعد الاجتماعي ، بالإضافة إلي البيانات الأولية.

ج- قامت الباحثة بعرض المقياس في صورته المبدئية على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وكليات الآداب قسم الاجتماع وكليات التربية قسم علم النفس والصحة النفسية لتحكيم المقياس من حيث سلامة صياغة العبارات، وكذلك ارتباطها بالمضمون، وفي ضوء ذلك تم تعديل المقياس بإضافة بعض العبارات وحذف بعض العبارات التي لم تحصل على نسبة اتفاق أقل من 80%، وبذلك أصبح عدد عبارات المقياس (45) عبارة موزعة على ثلاثة أبعاد على النحو التالي:-

البعد الأول: البعد السياسي	وعباراته من رقم 1-15
البعد الثاني: البعد الاقتصادي	وعباراته من رقم 16-30
البعد الثالث: البعد الاجتماعي	وعباراته من رقم 31-45

د- قامت الباحثة بعد ذلك بصياغة المقياس في صورته النهائية ووضع الاستجابات الخاصة بكل بعد ووضع الأوزان للعبارات، وقد اعتمدت الباحثة على التدرج الثلاثي (موافق- إلى حد ما-غير موافق)، ويتم حساب درجة الأبعاد الفرعية للمقياس وجمعها وتحددت أوزان المقياس في (موافق=3، إلى حد ما=2، غير موافق=1) للعبارات الإيجابية، (موافق=1، إلى حد ما = 2، غير موافق=3) للعبارات السلبية وتشير الدرجة المنخفضة إلى تدني تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة ، وفيما يلي توضيح لمستويات تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة:-

- من صفر إلى 45 درجة (تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة متدني)
- من 46 إلى 90 درجة (تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة متوسط)
- من 91 إلى 135 درجة (تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة مرتفع)

هـ- قامت الباحثة بعد ذلك بحساب صدق وثبات المقياس:-

قامت الباحثة بحساب ثبات المقياس و يقصد بثبات المقياس دقته فى القياس وندرة تناقضه مع نفسه فيما يزودنا به من بيانات, وهذا يعنى أن لا تتغير استجابات عينة الدراسة نتيجة ظروف غير موضوعية , وسوف تعتمد الباحثة لحساب ثبات المقياس على طريقة إعادة الاختبار بتطبيق مقياس أبعاد تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة على عينة قدرها (10) سيدات من غير

عينة الدراسة وتنطبق عليهم نفس الخصائص ويتم إعادة تطبيق المقياس مرة أخرى عليهم بفارق زمني (15) يوماً وفق المعادلة التالية: [75].

$$\text{ر} = \frac{\text{(ن مج س ص) – (مج س × مج ص)}}{\text{(ن مج س}^2\text{) – (مج س)}^2 \times \text{(ن مج ص}^2\text{) – (مج ص)}^2}$$

حيث يدل الرمز (ر) على معامل الارتباط (الثبات) , ويدل الرمز (ن) على عدد أفراد العينة البالغ (10) أفراد , ويدل الرمز (س) على درجات التطبيق الأول , فى حين يدل الرمز (ص) على درجات التطبيق الثانى.

جدول رقم (1)

يوضح معامل ثبات وصدق مقياس أبعاد تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة

الأبعاد	معامل الثبات	معامل الصدق	الدلالة الاحصائية
البعد السياسي	0.93	0.96	دال عند مستوى 0.01
البعد الاقتصادي	0.95	0.97	
البعد الاجتماعي	0.91	0.95	
المقياس ككل	0.93	0.96	

ويتضح من بيانات جدول رقم (1) أن قيمة معامل الارتباط مقبولة ودالة إحصائياً مما يشير إلى ثبات المقياس وصلاحيته للتطبيق حيث كانت درجة ثبات المقياس 93.00 ودالة عند مستوى 0.01

2- المقابلات:

اعتمدت الباحثة على المقابلات الفردية مع كل حالة بمفردها سواء عند القياس القبلي أو أثناء ممارسة برنامج التدخل المهني، وكذلك استخدمت الباحثة المقابلات الجماعية التي تتم مع جميع أفراد عينة الدراسة مع مراعاة الإجراءات التنظيمية للمقابلة واستخدام أساليب المقابلة.

(3)مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني:-

وقع اختيار الباحثة على المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة للأسباب التالية:

- موافقة إدارة المعهد على إجراء الدراسة به وتعاونها مع الباحثة.
- توافر أماكن ملائمة لإجراء المقابلات وبرنامج التدخل المهني.
- يتوفر بالمعهد الكثير من الإمكانيات مما يفيد إجراء الدراسة.
- الباحثة تعمل بمعهد الخدمة الاجتماعية بالمنصورة مما يسهل لها عملية التواصل مع عينة الدراسة ويساعدها في تنفيذ برنامج التدخل المهني .

ب-المجال البشري:

حددت الباحثة مجتمع الدراسة في جميع السيدات العاملات بالمعهد وعددهم (58) سيدة وحددت إطار المعاينة في الموظفات (34) موظفة وقامت الباحثة بإختيار عينة الدراسة متمثلة في (15) موظفة من اللاتي حصلن علي أقل الدرجات عند تطبيق مقياس تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة .

ج-المجال الزمني:

تحدد المجال الزمني للدراسة بفترة إجراء التجربة وبرنامج التدخل المهني والذي استغرق الفترة من 2021/2/10 وحتى 2021/7/15م.

(4)**المعاملات الإحصائية:** استخدمت الباحثة المعاملات الإحصائية التالية:

أ- معامل ارتباط بيرسون. ب- المتوسط الحسابي.

ج-الانحراف المعياري. ء- اختبار ت .

وذلك من خلال البرنامج الإحصائي S.P.S.S.

سابعاً: برنامج التدخل المهني في إطار نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد لتمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة .

(1)الأسس التي يقوم عليها برنامج التدخل المهني:

1- الإطار النظري للدراسة ومفاهيم وأسس نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد والتدخل المهني مع المرأة العاملة منخفضة التمكين من المشاركة في الحياة العامة.

2- نتائج البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

3- الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها.

4- ملاحظات الباحثة ومقابلاتها مع الخبراء والمتخصصين في موضوع الدراسة.

(2) أهداف برنامج التدخل المهني:

يتحدد الهدف الرئيسي في اختبار تاثير برنامج للتدخل المهني باستخدام نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة ، ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف علي دور نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة سياسياً

2- التعرف علي دور نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة اقتصادياً

3- التعرف علي دور نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة اجتماعياً

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال :-

1- التعرف على أنماط السلوكيات الغير سوية اللاتي تعانى منها هؤلاء السيدات العاملات والتى تحول دون إكسابهن المهارات الاجتماعية اللازمة لإشباع احتياجاتهم وتمكينهن من المشاركة في الحياة العامة.

2- بناء مهام تهدف إلى إيجاد نوع من الاستبصار لدى هؤلاء السيدات العاملات لتحقيق الإدراك الذاتى لما يقومون به من أنماط سلوكية لا تتناسب مع قيم المجتمع وتضعف من مهاراتهم الاجتماعية وتمكينهن من المشاركة في الحياة العامة.

3- التأثير الإيجابي من خلال بناء مهام لمساعدة هؤلاء السيدات العاملات على تغيير أنماط السلوك السلبية مثل اللامبالاة والانطواء وعدم الرغبة فى مساعدة الآخرين وعدم تحمل المسئولية , وإكسابهم الصفات والاتجاهات الايجابية التى تحثهم على التعاون ومساعدة الآخرين وتنمى لديهم القدرة على القيادة وتحمل المسئولية وتمكنهن من المشاركة في الحياة العامة.

(3) الاعتبارات التي ارتكزت عليها الباحثة عند وضع محتويات برنامج التدخل المهني:

1- مراعاة الباحثة أن يكون الهدف من البرنامج واضحاً وواقعياً.

2- مراعاة الالتزام بالآليات والوسائل المناسبة لتحقيق أهداف البرنامج.

3- مراعاة أن يتفق البرنامج ومحتوياته مع رغبات وحاجات حالات الدراسة.

4- مراعاة أن تتناسب أنشطة البرنامج مع الإمكانيات المتوفرة بالمعهد.

5- مراعاة أن يكون البرنامج قابل للتعديل والتغيير على حسب الظروف والمتغيرات.

(4) مراحل تنفيذ برنامج التدخل المهني:

(أ) مرحلة الإعداد والبداية واشتملت على:

1-الاتصال بمجتمع الدراسة وتهيئته لإجراء الدراسة.

2-الاطلاع على السجلات والتقارير الخاصة بكل حالة.

3-إعداد مقياس أبعاد تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة وعمل الصدق والثبات له.

4-اختيار عينة الدراسة.

5-تحديد خط الأساس لكل حالة على حدة.

6-التعاقد الشفهي مع حالات الدراسة حيث يتم الاتفاق على المهام وتحديد الأدوار والمسئوليات المطلوبة لكل من الباحثة والحالة.

7-تكوين علاقة مهنية أساسها المودة والاحترام والتقبل والموضوعية.

(ب) مرحلة التدخل المهني:

وهي المرحلة التي يتم فيها شرح نموذج التركيز على المهام في خدمة الفرد وكيفية تطبيقه مع إعطاء أمثلة عملية له وتوضيح الهدف من العلاج لحالات الدراسة وقد سارت خطوات تنفيذ برنامج التدخل المهني وفقا للخطوات الأساسية لإستراتجية التدخل المهني لنموذج التركيز على المهام والتى من شأنها الوصول إلى حل المشكلة أو التخفيف من حدتها , وذلك من خلال:-

1- تحديد المشكلة المستهدفة :

حيث قامت الباحثة بمساعدة السيدات العاملات على تحديد المشكلة التى يعانين منها تحديدا دقيقا وتتمثل المشكلة فى إطار هذه الدراسة فى ضعف التمكين من المشاركة في الحياة العامة لدى هؤلاء السيدات العاملات, وقد اعتمدت الباحثة فى هذه الخطوة على مقياس أبعاد تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة حيث يتمثل أداة تشخيصية للباحثة من خلالها يتم مساعدة المرأة العاملة على تحديد المشكلات المستهدفة إجرائيا , وكذلك تحليل المشكلة وتوضيح العوامل والأسباب المرتبطة بها , وتحديد الأبعاد والمتغيرات التى يمكن أن تساعد على إحداث التغير الإيجابي فى سلوكياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية .

2- التعاقد :

إن عملية التعاقد من العمليات الهامة فى نموذج التركيز على المهام لما يشتمل عليه هذا النوع من العلاج من أداء بعض المهام والواجبات .

وفى هذه الخطوة قامت الباحثة بالاتفاق الشخصي مع كل امرأة عاملة على حدة على الأتى :

- الأهداف الخاصة بكل حالة على حدة .
- المشكلات المستهدفة بالعلاج وترتيبها حسب أهميتها .
- تحديد مدة التدخل المهنى (عدد المقابلات والغرض من كل مقابلة ومكان وزمان المقابلات والمشتركين فيها)
- المهام والمسئوليات الخاصة بكل من الباحثة والحالة .

3- التخطيط للمهام :

يراعى تخطيط المهام أن تتدرج من البساطة إلى الأكثر صعوبة والغرض من ذلك هو استثارة دافعية المرأة العاملة لتنفيذ المهام والانتقال من تنفيذ مهمة إلى التى تليها تبعا لمراحل النجاح التى يحققها .

وفى هذه الخطوة قامت الباحثة بمساعدة المرأة العاملة على وضع خطة للمهام اللازمة لتنمية أبعاد تمكينها من المشاركة في الحياة العامة, مع مراعاة الفروق الفردية بين حالات المجموعة التجريبية وقدراتهم وإمكانياتهم المتاحة , كما اهتمت الباحثة فى هذه الخطوة بإشعار المرأة العاملة بالفائدة التى ستعود عليها من قيامها بإنجاز المهام , وتضمنت تلك الخطوة أيضا وضع البدائل (المهام البديلة) والتى تلجأ إليها المرأة العاملة عندما يتعذر عليها تنفيذ المهام الأصلية , كما تضمنت الاتفاق على المهام التى سيتم تنفيذها وتعريفها إجرائيا وتدريب المرأة العاملة وتمرينها على كيفية أداء المهام وتنفيذها ومواعيدها والأدوات المستخدمة فيها

وقد راعت الباحثة عند التخطيط للمهام مجموعة من الأمور تمثلت فى :-

- ارتباط المهام بالأهداف المحددة والمتفق عليها مع المرأة العاملة والتى تؤدى إلى تنمية أبعاد تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة.
- مراعاة الإمكانيات والقدرات العقلية للمرأة العاملة .
- العمل على الاستفادة من الإمكانيات والموارد الموجودة بالمعهد وفى البيئة المحلية وتوظيفها لخدمة برنامج التدخل المهنى .
- الاستعانة فى التخطيط للمهام بمصادر متعددة تحددت فى المرأة العاملة نفسها وأفكارها حول أبعاد التمكين من المشاركة في الحياة العامة وقدراتها وإمكانياتها , الخبراء المهتمين بمجال تمكين المرأة العاملة للتعرف على المهام اللازمة لتنمية المهارات الاجتماعية لدى هذه الفئة وإجراءات

تحقيقها , خبرات الباحثة فى الممارسة السابقة مع مواقف مشابهه واشتملت هذه الخطوة على الأتي :-

أ- تحديد مهام الممارس (الباحثة) ويغلب عليها الطابع التوجيهي وتمثلت فى :-

- التقدير الدقيق لطبيعة المشكلة وتحديد المتغيرات والأبعاد التى يمكن أن تساعد على إحداث التغيير الايجابي فى سلوكيات المرأة العاملة .
- الاشتراك مع المرأة العاملة فى تحديد أهداف التدخل وفقا لمتطلبات المهام وتجزئتها إلى أهداف فرعية مع مراعاة قدرات المرأة العاملة والإمكانيات المتاحة .
- طرح جوانب معرفية وإدراكية جديدة ترتبط بالدراسة وخاصة معنى المهارة وما يرتبط بها من سلوكيات وذلك لإحلال الأفكار الجديدة محل الأفكار القديمة .
- محاولة إيجاد مواقف تشترك فيها المرأة العاملة للتأكيد على السلوكيات والخبرات المرتبطة بنمو أبعاد التمكين من المشاركة في الحياة العامة .
- توجيه المرأة العاملة إلى أهمية المشاركة فى مشروعات الخدمة العامة لما لها من تأثير كبير علي تواجدها في الحياة العامة داخل المجتمع المحلي .
- التأكيد على المرأة العاملة بضرورة التعاون فى الإعداد للمناقشات الجماعية والمحاضرات والندوات وإبداء رأيها حول الموضوعات المطروحة .
- مساعدة المرأة العاملة على تفهم وتحديد النتائج الايجابية التى ستعود عليها عند أدائها للمهام التى تهدف إلى تمكينها من المشاركة في الحياة العامة
- إزالة العقبات والصعوبات التى تحول بين المرأة العاملة وبين أداء المهام التى تهدف إلى زيادة معدلات تمكينها من المشاركة في الحياة العامة المهارات الاجتماعية .
- تسهيل عملية الاتصال لزيادة التفاعل بين حالات المجموعة التجريبية من ناحية وبينهم وبين الباحثة من ناحية
- تدريب المرأة العاملة على كيفية أداء المهام ومتابعتها أثناء تنفيذ المهام .
- تقدير أى فكرة إيجابية أو رأى مناسب يصدر من المرأة العاملة .
- اكتشاف القدرات والإمكانيات والمهارات التى لدى المرأة العاملة وتوجيهها نحو استخدامها خلال برنامج التدخل المهني.
- عرض بعض النماذج الناجحة للمرأة العاملة في المشاركة في الحياة العامة.
- تشجيع المرأة العاملة وتحفيزها على التعبير عن مشكلاتها بكل حرية .

ب- تحديد مهام المرأة العاملة ويغلب عليها الطابع التنفيذي وتمثلت فى :-

- تكوين صداقات جديدة مع زملائها بالعمل .
- تناول الطعام مع زملائها .

- الاشتراك فى الألعاب الجماعية .
- إصلاح الخصومات بينها وبين زملائها .
- الحرص على حضور المناسبات والاحتفالات المشتركة بينهم .
- التعاون مع زملائها فى مختلف الأنشطة التى تتم داخل المعهد.
- تحمل المسئولية فى انجاز بعض الأعمال داخل المعهد .
- تنفيذ أي عمل يطلب منها بدون تردد وبرضى وسعادة .
- الاعتماد على النفس وتحمل المسئولية .
- المشاركة فى حل مشكلات زملائها بالعمل .
- الالتزام بالتعاون مع الباحثة من أجل مساعدتها .
- تعهد المرأة العاملة بحضور المقابلات التى تنظمها الباحثة.
- المشاركة فى مشروعات الخدمة العامة .

4- تنفيذ المهام :

وتمثل هذه الخطوة نقطة البدء فى تنفيذ الإجراءات التى يتم الاتفاق عليها لتنمية أبعاد التمكين من المشاركةفي الحياة العامة للمرأة العاملة, وقامت الباحثة بمساعدة المرأة العاملة على تنفيذ المهام المحددة والتى تم الاتفاق عليها فى مرحلة التخطيط للمهام وذلك بشرح وتوضيح كل مهمة على حدة وتقسيم المهام العامة إلى مهام إجرائية بسيطة يمكن انجازها بسهولة , كما ساعدت الباحثة المرأة العاملة على البدء بالمهام السهلة فى البداية ومتابعة انجاز المرأة العاملة باستمرار وحددت لها التوقيت المناسب لانجاز المهمة والمهام البديلة التى يمكن انجازها عند الإخفاق فى انجاز بعض المهام المسندة إليها , ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة أساليب التشجيع والتفسير والتوجيه والدعم حسب متطلبات الموقف لمساعدة المرأة العاملة على انجاز المهام وتسهيل أدائها .

5- مراجعة المهام :

قامت الباحثة فى بداية كل جلسة بمراجعة المهام التى تم تنفيذها من جانب المرأة العاملة ومعرفة ما حققته من تقدم فى تنمية أبعاد التمكين من المشاركة في الحياة العامة لديها **واشتملت خطوة مراجعة المهام على ما يلى :-**

- المهام التى أنجزتها المرأة العاملة , المهام التى لم تنجزها , دراسة العقبات التى تعوق تنفيذ المهام , تغيير بعض المهام واختيار مهام جديدة بديلة .

وإذا كانت المهام قد أنجزت تسعى الباحثة إلى الوقوف على مدى شعور المرأة العاملة بأنها نتيجة لما حققته من أهداف وتدفعها وتشجعها على تنفيذ مهام جديدة وإذا كانت المهام لم تنفذ أو نفذ جزء منها يتم تحليل الصعوبات والمعوقات التى وقفت فى سبيل تنفيذ المهام والعمل على إزالة هذه

المعوقات بوضع خطة مكملة أو مختلفة لتنفيذ المهام أو تغيير المهام وتشجيع المرأة العاملة وبناء البواعث لديها لتنفيذ باقى المهام .

6- النظريات التى اعتمد عليها برنامج التدخل المهنى فى إطار نموذج التركيز على المهام:

اعتمدت الباحثة فى تصميمها لبرنامج التدخل المهنى على عدد من النظريات العلاجية التى تناسب وظيفة العمل مع المرأة العاملة انطلاقا من أن نموذج التركيز على المهام نموذج يتيح الفرصة للباحثة فى أن تستعين بالعديد من النظريات , وتحددت تلك النظريات فى:-

أ- **العلاج النفسي الاجتماعي حيث يمكن استخدام** :-

- أساليب المعونة النفسية (تدعيم الذات) مثل التعاطف , الإفراغ الوجداني
- أساليب التأثير المباشر مثل التوضيح , النصح .

ب- **النظرية المعرفية** حيث يمكن استخدام أساليب المناقشة المنطقية , التفسير

ج- **النظرية السلوكية** حيث يمكن استخدام المدعمات الايجابية , تقديم النموذج للاقتداء .

هذا ويختلف استخدام الأساليب العلاجية المشتقة من تلك النظريات من حالة إلى أخرى طبقا لظروف وفردية كل حالة , كما لا يقتصر الأمر على استخدام التكنيكات الخاصة بتلك النظريات ولكن تستخدم أيضا فى التدخل المهنى التكنيكات الخاصة بنموذج التركيز على المهام مثل الاستكشاف والبناء والفهم الواضح.

7- الأساليب العلاجية التى تم استخدامها فى برنامج التدخل المهنى والهدف من كل أسلوب:-

أ- **الاستكشاف** : استخدمته الباحثة فى بداية التعامل مع المرأة العاملة بغرض استكشاف المشكلة المتمثلة فى ضعف التمكين من المشاركة في الحياة العامة لديها ومدى إدراكها للمشكلة وتأثيرها السلبى .

ب- **البناء** : استخدمته الباحثة مع المرأة العاملة بغرض إقامة وبناء علاقة مهنية معها تسهم فى نجاح التدخل المهنى وتوفر المناخ الملائم الذى يتيح الفرصة لكل من الباحثة والعميل فى وضع المهام الخاصة بكل منهما والاتفاق على كيفية تنفيذها .

ج- **التعاطف** : وذلك من خلال إظهار الباحثة مشاعر المشاركة والتعاون كأساس لعملية المساعدة وتحقيق المهام , ويهدف هذا الأسلوب إلى التخفيف من المشاعر السلبية الناتجة عن شعور المرأة العاملة بالاضطهاد من جانب الأسرة والمجتمع.

ء- **الإفراغ الوجدانى** : استخدمته الباحثة لإتاحة الفرصة للمرأة العاملة للتعبير عن مشاعرها السلبية تجاه زملائها والمسئولين بالعمل وتجاه أسرتها والمجتمع وتشجيعها باستمرار على إخراج هذه المشاعر السلبية

هـ- **النصح** : استخدمته الباحثة لنصح المرأة العاملة بتحسين سلوكياتها والحرص على التعاون مع زملائها وتحمل المسئولية والالتزام بالسلوك الايجابي فى تعاملاته مع زملائها ورؤسائها في العمل .

و- **الفهم الواضح** : استخدمه الباحثة من خلال التعبيرات اللفظية وغير اللفظية التى تعبر عن فهم الباحثة لموقف المرأة العاملة ومشكلاتها وتقديرها لمشاعرها وتقبلها لها واهتمامها بها .

ز- **بناء الاتصالات** : استخدمته الباحثة لتدعيم الاتصال بين المرأة العاملة وزملائها ولتحسين نمط الاتصال السلبى بينهم ولتحسين العلاقات الاجتماعية للمرأة العاملة بالعاملين بما يسهم فى تنمية مشاركتها في الحياة العامة والأنشطة التى تتم داخل المعهد .

ح- **المناقشة المنطقية** : استخدمتها الباحثة لتبادل الآراء حول العلاقات الاجتماعية للمرأة العاملة وتعاونها مع زملائها وتحملها للمسئولية والقيادة وشعوره بالأهمية في عملها .

ط- **التدعيم الايجابي** : واستخدمت فيه الباحثة عبارات الثناء والتقدير وإبداء الاستحسان مع المرأة العاملة عند نجاحها فى انجاز المهام المكلفة بها وتشجيعها على بذل المزيد من الجهد والتقدم فى انجاز باقى المهام , واستهدف هذا الأسلوب تقوية وزيادة السلوكيات والمشاعر والأفكار الايجابية المرتبطة بتنمية أبعاد التمكين من المشاركة في الحياة العامة .

ي- **التوضيح** : استخدمته الباحثة كأسلوب أساسي للتدخل المهنى فى الجوانب التالية :-

- توضيح المكاسب التى تعود على المرأة العاملة من تحملها للمسئولية وتعاونها مع زملائها
- توضيح خطورة تصرفاتها وسلوكياته الغير اجتماعية .
- توضيح أهمية تحسين علاقتها بزملائها ومشرفيها والعاملين .
- شرح وتبسيط كل مهمة من المهام التى تقوم المرأة العاملة بتنفيذها .
- توضيح أبعاد المشكلة للمرأة العاملة لمساعدتها على مواجهتها .

ك- **التوجيه** : استهدفت استخدام هذا الأسلوب تحقيق مايلى :-

- توجيه المرأة العاملة إلى اكتساب بعض المهارات الاجتماعية الخاصة بالعلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي التي تمكنها من المشاركة في الحياة العامة.
- توجيه المرأة العاملة إلى المشاركة مع زملائها فى كافة الأنشطة التى تتم داخل العمل .
- توجيه المرأة العاملة إلى تحمل بعض المسئوليات التى تؤدى إلى انجاز الأعمال بسرعة.
- توجيه المرأة العاملة إلى تحسن تعاملاتها مع زملائها ومشرفيها.

ل- **التفسير** : استهدف استخدام هذا الأسلوب مساعدة المرأة العاملة لتحقيق الفهم والإدراك الصحيح لموقفها , وحاجتها إلى تدعيم علاقتها بزملائها ومشرفيها لأهمية الحصول على دعمهم ومن ثم الشعور بالقيمة والأهمية .

(ج) مرحلة الإنهاء :

في هذه المرحلة تكتسب المرأة العاملة القدرة علي المشاركة في الحياة العامة والتمكين من المشاركة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفي هذه المرحلة يتم:-

1- تهيئة السيدات العاملات لإنهاء التدخل المهني عن طريق المباعدة بين المقابلات المهنية.

2-حث السيدات العاملات على الاستمرار في تطبيق ما تعلموه في المواقف والمشكلات التي تواجههم مستقبلا.

3-إجراء القياس البعدي لمقياس أبعاد تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة على المجموعة التجريبية واستخلاص النتائج.

ثامناً: عرض نتائج الدراسة الميدانية :-

1- خصائص مجتمع البحث

جدول رقم (2)

يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير السن

م	البيان	التكرار	النسبة المئوية
أ	أقل من 30 سنة	4	% 26.5
ب	30 – 40 سنة	6	%40
ج	40 – 50 سنة	3	%20
د	50 – 60 سنة	1	%6.5
	المجموع	15	%100

باستقراء بيانات الجدول السابق الخاص بتوزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير السن يتضح أن :-

الفئة العمرية من (30 – 40 سنة) جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة (40%) , وهى الأكثر تمثيلاً فى عينة الدراسة , وقد يرجع ذلك إلى أن المرأة فى هذه المرحلة العمرية تكون أكثر نضجاً وتحملاً , مما يجعلهن أكثر قدرة على القيام بأدوار أخرى مختلفة فى المجتمع , وجاء فى المرتبة الثانية

(أقل من 30 سنة) بنسبة (26.5%) , وجاء فى المرتبة الثالثة الفئة العمرية (40 – 50 سنة) بنسبة (20%) وقد يرجع ذلك إلى تعدد الأدوار التى تقوم بها المرأة فى هذه المرحلة العمرية , وكذلك كثرة مسئولياتهن العائلية , وجاء فى المرتبة الرابعة الفئة العمرية (50–60 سنة) بنسبة (6.5%) وهذا يشير إلى عدم قدرة المرأة على القيام بأدوار جديدة.

جدول رقم (3)

يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

م	البيان	التكرار	النسبة المئوية
أ	آنسة	4	% 26.7
ب	متزوجة	7	% 46.8
ج	مطلقة	3	%20
د	أرملة	1	%6.5
	المجموع	15	%100

باستقراء بيانات الجدول السابق الخاص بتوزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية نجد أنه:–

جاء فى المرتبة الأولى (متزوجة) بنسبة (46.8 %) , وجاءت (الآنسة) فى المرتبة الثانية بنسبة (26.7 %) , يليها فى المرتبة الثالثة (المرأة المطلقة) بنسبة (20%) , وجاءت فى المرتبة الرابعة والأخيرة (المرأة الأرملة) بنسبة (6.5%).

وهذا يشير إلى أن الاستقرار الاجتماعى للمرأة سواء بالزواج أو فى مرحلة ما قبل الزواج يعد عاملاً مشجعاً على اشتراك المرأة فى برامج التمكين في المشاركة في الحياة العامة, وذلك على العكس من وجود اضطراب فى حياة المرأة الأسرية سواء ناجم عن الطلاق أو وفاة الزوج .

جدول رقم (4)

يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة التعليمية

م	البيان	التكرار	النسبة المئوية
أ	مؤهل متوسط	4	% 26.5
ب	مؤهل عالى	8	%53.5
ج	مؤهل فوق العالى "دراسات عليا"	3	%20
	المجموع	15	%100

باستقراء بيانات الجدول السابق الخاص بتوزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة التعليمية يتضح أنه:-

جاءت فى المرتبة الأولى (الحاصلات على مؤهل عالى) بنسبة (53.5%) , يليها فى المرتبة الثانية (الحاصلات على مؤهل متوسط) بنسبة (26.5 %) , يليها فى المرتبة الثالثة (الحاصلات على مؤهل فوق عالى "دراسات عليا") بنسبة (20%).

ويدل ذلك إجمالاً على أهمية التعليم للمرأة العاملة فهو يمثل دافع قوى لقيام المرأة بأدوارها فى الحياة العامة وسعيها إلى تعزيز قدرتها على المشاركة الفعالة في الحياة العامة .

جدول رقم (5)

يوضح توزيع عنية الدراسة وفقاً لمتغير محل الإقامة

م	البيان	التكرار	النسبة المئوية
أ	قرية	5	%33.3
ب	مدينة	9	%66.7
	المجموع	15	%100

باستقراء بيانات الجدول السابق الخاص بتوزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير محل الإقامة يتضح أن :-

الغالبية من عينة الدراسة مقيمات بالمدينة بنسبة (66.7%) فى مقابل نسبة (33.3%) للمقيمات بالريف.

وهذا يشير إلى أن الثقافة الريفية تلقى بظلالها على مشاركة وتمكين المرأة العاملة فى الحياة العامة بعكس وضع المرأة العاملة فى المدينة , مما يتطلب ضرورة العمل على زيادة وعى المرأة العاملة فى الريف بأهمية المشاركة فى الحياة العامة.

جدول رقم (6)

يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل

م	البيان	التكرار	النسبة المئوية
أ	أقل من 2000 جنيه	ـــــ	ـــــ
ب	2000– 3000 جنيه	4	% 26.5
ج	3000– 4000 جنيه	9	%60
د	4000 جنيه فأكثر	2	%13.5
	المجموع	15	%100

باستقراء بيانات الجدول السابق الخاص بتوزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل يتضح أنه:-

جاءت فى المرتبة الأولى الفئة التى يتراوح دخلها من (3000– 4000 جنيه) بنسبة (60%), يليها فى المرتبة الثانية الفئة التى يتراوح دخلها من (2000– 3000 جنيه) بنسبة (26.5%) , ويليها فى المرتبة الثالثة الفئة التى يتراوح دخلها من (4000 جنيه فأكثر) بنسبة (13.5%)

وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية عينة الدراسة يتمتعن بدخل مناسب يساعدهن على الوفاء باحتياجاتهن المعيشية مما يساعدهن على المشاركة فى الحياة العامة فى أوقات فراغهن.

جدول رقم (7)

يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير حجم الأسرة

م	البيان	التكرار	النسبة المئوية
أ	من 2 – 4 أفراد	7	%46.5
ب	من 5 – 7 أفراد	6	%40
ج	7 أفراد فأكثر	2	%13.5
	المجموع	15	%100

باستقراء بيانات الجدول السابق الخاص بتوزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير حجم الأسرة , يتضح أنه :-

جاء فى المرتبة الأولى الأسرة التى يتراوح عدد أفرادها من (2–4أفراد) بنسبة (46.5%) , يليها فى المرتبة الثانية الأسرة التى يتراوح عدد أفرادها من (5–7أفراد) بنسبة (40%) , يليها فى المرتبة الثالثة والأخيرة الأسرة التى يتراوح عدد أفرادها من (7أفراد فأكثر) بنسبة (13.5%).

وتشير هذه النتائج إلى أن نسبة كبيرة من الأسر فى المجتمع المصري لديها وعى بتنظيم الأسرة , حتي يمكن الحياة فى مستوى اقتصادى جيد يلبى احتياجات الأسرة.

النتائج المرتبطة بالفرض الفرعي الأول:

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين ممارسة نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد وتمكين المرأة العاملة من المشاركة سياسياً .

جدو رقم (8)

يوضح الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية على بعد تمكين المرأة العاملة من المشاركة سياسياً في القياسين القبلي والبعدي

القياس القبلي		القياس البعدي		قيمة ت المحسوبة	قيمة ت الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية عند مستوي 0.01
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري				
21.7	1.93	28.9	1.82	4.20	2.14	14	دالة

تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية في القياسين القبلي والبعدي على مقياس تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة لصالح القياس البعدي .

حيث بلغ المتوسط الحسابي في القياس القبلي (21.7) وانحراف معياري (1.93) وبلغ المتوسط الحسابي في القياس البعدي (28.9) وانحراف معياري (1.82) وبلغت قيمة ت المحسوبة (4.20) وهي أكبر من قيمة ت الجدولية عند مستوى 0.01 حيث بلغت قيمتها (2.14) عند درجة جرية 14.

مما يؤكد صح الفرض الفرعي الأول للداسة .

وهذا يؤكد على فاعلية برنامج التدخل المهني القائم على فنيات وأساليب نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة السياسية في الحياة العامة.

وتتفق نتائج هذا الجدول مع ما توصلت إليه نتائج دراسة **(دراسة "يوسف بن يزه 2010)** [76] و التي هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل و بحث واقع تمكين المرأة العربية كما تناولتها تقارير التنمية الانسانية وكذلك التعرف علي الانجازات المحققة ، بالاضافة الي التعرف علي المعوقات التي

تعترض جهود تمكين المرأة في المنطقة وسبل علاجها من أجل تمكين المرأة ، وكذلك عرض تجارب بعض الدول الناجحة في هذا المجال .

وتوصلت نتائج الدراسة الي أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من تمكين المرأة العربية وأن التعليم والصحة في العلم العربي لا يحظيان بالاهتمام الكافي حيث ما تزال نسبة الأمية مرتفعة بين النساء في الدول العربية وأن هناك ضعف في مشاركة المرأة في عمليات التنمية داخل المجتمعات العربية رغم مظاهر التقدم المادي الحاصل في كثير من الدول العربية نتيجة الثروات البترولية .

النتائج المرتبطة بالفرض الفرعي الثاني :-

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين ممارسة نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد و تمكين المرأة العاملة من المشاركة اقتصادياً .

جدول رقم (9)

يوضح الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية على بعد تمكين المرأة العاملة من المشاركة اقتصادياً في القياسين القبلي والبعدي

القياس القبلي		القياس البعدي		قيمة ت المحسوبة	قيمة ت الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية عند مستوى 0.01
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري				
20.5	1.93	30.7	1.73	3.2	2.14	14	دالة

تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية في القياسين القبلي والبعدي على مقياس تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة لصالح القياس البعدي .

حيث بلغ المتوسط الحسابي في القياس القبلي (20.5) وانحراف معياري (1.93) وبلغ المتوسط الحسابي في القياس البعدي (30.7) وانحراف معياري (1.73) وبلغت قيمة ت المحسوبة (3.2) وهي أكبر من قيمة ت الجدولية عند مستوى 0.01 حيث بلغت قيمتها (2.14) عند درجة حرية 14.

مما يؤكد صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة .

وهذا يؤكد على فاعلية برنامج التدخل المهني القائم على فنيات وأساليب نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة الاقتصادية في الحياة العامة .

النتائج المرتبطة بالفرض الفرعي الثالث :-

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين ممارسة نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد و تمكين المرأة العاملة من المشاركة اجتماعياً.

جدول رقم (10)

يوضح الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية على بعد تمكين المرأة العاملة من المشاركة اجتماعياً في القياسين القبلي والبعدي

القياس القبلي		القياس البعدي		قيمة ت المحسوبة	قيمة ت الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية عند مستوي 0,01
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري				
39,3	2,14	45,7	1,89	5,3	2,14	14	دالة

تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية في القياسين القبلي والبعدي على مقياس تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة لصالح القياس البعدي .

حيث بلغ المتوسط الحسابي في القياس القبلي (39,3) وانحراف معياري (2,14) وبلغ المتوسط الحسابي في القياس البعدي (45,7) وانحراف معياري (1,89) وبلغت قيمة ت المحسوبة (5,3) وهي أكبر من قيمة ت الجدولية عند مستوى 0,01 حيث بلغت قيمتها (2,14) عند درجة حرية 14.

مما يؤكد صحة الفرض الفرعي الثالث للدراسة .

وهذا يؤكد على فاعلية برنامج التدخل المهني القائم على فنيات وأساليب نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المرأة العاملة من المشاركة الاجتماعية في الحياة العامة .

وتتفق نتائج هذا الجدول مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (فاطمة حافظ 2008) [77]. والتي هدفت الدراسة إلي التعرف علي واقع تمكين المرأة في المجتمع الخليجي وتوضيح دور المؤسسات الاجتماعية في تمكين المرأة الخليجية وتسليط الضوء علي تأثير العامل الخارجي علي التقدم الحاصل في وضع المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مساعي الأمم المتحدة ومختلف الهيئات الدولية ، وكذلك المعوقات التي تضعها البيئة الداخلية في طريق هذه الجهود ، وقد توصلت نتائج الدراسة الي أن هناك جهودا مبذولة في هذه الدول من أجل تمكين المرأة غير أنها ما زالت متأخرة عن مثيلاتها في الدول المتقدمة .

النتائج المرتبطة بالفرض الرئيسي للدراسة :-

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين ممارسة نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد و تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة في القياسين القبلي والبعدي لمتوسطات درجات المجموعة التجريبية لصالح القياس البعدي.

جدول رقم (11)

يوضح الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية في القياسين القبلي والبعدي على مقياس تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة .

نوع القياس / أبعاد المقياس	القياس القبلي		القياس البعدي		ت المحسوبة	ت الجدولية	الدلالة الاحصائية
	س1	ع1	س2	ع2			
البعد السياسي	21.7	1.93	28.9	1.82	4.20	2,14	دالة
البعد الإقتصادي	20.5	1.93	30.7	1.73	3.2	2.14	دالة
البعد الاجتماعي	39,3	2,14	45,7	1,89	5,3	2,14	دالة
المقياس ككل	27.1	2.0	35.1	1.81	4.2	2,14	دالة

تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود فروق دالة احصائيا بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية في القياسين القبلي والبعدي على مقياس تمكين المراة العاملة من المشاركة في الحياة العامة لصالح القياس البعدي . حيث بلغ المتوسط الحسابي في القياس القبلي (27,1) وانحراف معياري (2, 0) وبلغ المتوسط الحسابي في القياس البعدي (35,1) وانحراف معياري (1,81) وبلغت قيمة ت المحسوبة (4,2) وهي أكبر من قيمة ت الجدولية عند مستوى دلالة 0,01 وتبلغ قيمتها (2,14) عند درجة حرية 14 .

وهذا يؤكد على فاعلية برنامج التدخل المهني القائم على فنيات وأساليب نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد في تمكين المراة العاملة من المشاركة في الحياة العامة لصالح القياس البعدي .

النتائج العامة للدراسة :-

1- أثبتت الدراسة صحة الفرض الفرعي الأول المتمثل في :-

(توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد و تمكين المرأة العاملة سياسياً من المشاركة في الحياة العامة وهذا ما أكدت عليه النتائج في جدول رقم (8) .

2- أثبتت الدراسة صحة الفرض الفرعي الثاني والمتمثل في :-

(توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد وتمكين المرأة العاملة اقتصادياً من المشاركة في الحياة العامة وهذا ما أكدت عليه النتائج في جدول رقم (9) .

3- أثبتت الدراسة صحة الفرض الفرعي الثالث والمتمثل في :-

(توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد و تمكين المرأة العاملة اجتماعياً من المشاركة في الحياة العامة وهذا ما أكدت عليه النتائج في جدول رقم (10) .

9- أظهرت نتائج الدراسة صحة الفرض الرئيسي للدراسة المتمثل في :-

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين ممارسة نموذج التركيز علي المهام في خدمة الفرد و تمكين المرأة العاملة من المشاركة في الحياة العامة في القياسين القبلي والبعدي لمتوسطات درجات المجموعة التجريبية لصالح القياس البعدي. وهذا ما أكدت عليه نتائج الدراسة في جدول رقم (11) .

مراجع البحث

1- نجلاء يوسف قنديل: الضغوط الحياتية التى تواجه المرأة العاملة – وتصور مقترح من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية للتخفيف منها , بحث منشور , مجلة الخدمة الاجتماعية, العدد 56 , الجزء السادس , يونيو 2016م , ص17.

2- مرفت أحمد أبو النيل: دراسة تحليلية لأحدث البحوث العالمية للتخفيف من الضغوط الحياتية للمرأة العاملة , بحث منشور , مجلة الخدمة الاجتماعية , العدد 52 , الجزء الثانى , يونيو 2014م , ص183.

3- سمير عبد الوهاب , عفاف محمد سعيد: التعليم والمشاركة السياسية للمرأة المصرية , بحث منشور , مجلة مستقبل التربية العربية , المجلد الثامن , العدد 26 , القاهرة , 2002م , ص253.

4- عبد المحسن عبد المقصود: المرأة فى المجتمع المعاصر , القاهرة , دار العلم للثقافة والنشر والتوزيع , 2002م , ص3.

5- المؤتمر الدولى للسكان والتنمية , القاهرة , 1994.

6- المؤتمر العالمى للمرأة , بكين , 1995.

7- صابر بلول: التمكين السياسى للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع , بحث منشور , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , العدد 2 , المجلد 25 , 2009م , ص656.

8- محمود عرفان : استخدام استراتيجية التمكين وزيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع ،. بحث منشور , المؤتمر السنوي الثاني عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ،2001

9- منال فاروق : سياسات المنظمات الأهلية في تمكين المرأة،. بحث منشور , المؤتمر السنوي الثاني عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ،2001

10- ابراهيم محمد أبو الحسن: الخدمه الاجتماعية وتوظيف رأس المال الاجتماعى فى مواجهة عوائق التمثيل السياسى للمرأة المصرية ، المؤتمر العلمى السابع عشر كلية الخدمه الاجتماعية ، جامعة الفيوم، 2006م.

11- ايمان عبد الوهاب دور الجمعيات الاهلية في تمكين المرأة الفقيره , بحث منشور ،مجلة البحث العلمي في الاداب،كلية البنات ،جامعة عين شمس ، العدد 15،2014,ص316.

12- وسام ابو الفتوح: دور الجمعيات الاهلية في تمكين المرأة سياسياً , بحث منشور مجلة الخدمة الاجتماعية ، العدد 55 ، 2016،ص340.

13- أميمة أبو الخير: المرأة المصرية واشكالية الاستقلال الذاتى , مركز البحوث والدراسات الاجتماعية , كلية الآداب , جامعة القاهرة , 2003م , ص 151.

14- فاطمة عبد الستار: الصناعات والمشروعات الصغيرة وتنمية المرأة الريفية فى ظل العولمة , بحث منشور , مجلة كلية الدراسات الإنسانية , جامعة الأزهر , 2002م.

15- ميرفت رجب صابر: أثر خروج المرأة وعلاقته بصحة الطفل النفسية فى مرحلة الطفولة المبكرة , رسالة ماجستير غير منشورة , معهد الدراسات التربوية , جامعة القاهرة , 1993م , ص2.

16- ماهر عبد الوهاب الملاح: اسهامات طريقة تنظيم المجتمع فى تحسين نوعية حياة المرأة المعيلة, بحث منشور , المؤتمر العلمى الثامن عشر , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان , 2005م, ص3167.

17- عبد النبى يوسف: خروج المرأة للعمل وآثاره السلبية على أدوارها فى الأسرة مع تصور مقترح لخدمة الفرد فى مساعدتها , بحث منشور , المؤتمر العلمى السادس , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة القاهرة , فرع الفيوم , 1993م , ص629.

18- جمهورية مصر العربية: الدستور المصرى , القاهرة , المطابع الأميرية , 1978م , المادة (10 , 11).

19- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: التقرير الاستراتيجى العربى 2004 – 2005م , تمكين المرأة العربية , السمات العامة والاشكاليات , القاهرة , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , مؤسسة الأهرام , 2005م , ص449.

20- جمهورية مصر العربية: الدستور المصرى , مرجع سبق ذكره , المادة (17).

21- ليلى كامل أحمد: العلاقة بين صراع الدور ودافعية الإنجاز لدى المرأة العاملة , بحث منشور , مجلة الخدمة الاجتماعية , العدد 55 , الجزء التاسع , يناير 2006م , ص475.

22- محمد نبيل سعد: مؤشرات تخطيطية لتنمية وعى المرأة العاملة بأدوارها فى المجتمع , بحث منشور , مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان , العدد 16 , 2004م , ص218.

23- منيرة محمود سعيد: بعض العوامل الاجتماعية والثقافية المحددة لمجالات عمل المرأة السعودية, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الملك عبد العزيز , جده , السعودية , 1413هـ , ص9.

24- عبد الرحمن صوفى عثمان: العلاقة بين خروج المرأة العاملة واتجاه الأبناء نحو تعاطى المخدرات , بحث منشور , المؤتمر العلمى السادس , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان , 1989م.

25- عزة عبد المحسن خليل: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة فى القطاع غير الرسمى, المشكلات وآليات التدخل – دراسة ميدانية , مؤتمر تنمية المرأة العربية – الإشكاليات وآفاق المستقبل , جامعة جنوب الوادى , المركز العربى للتنمية والتعليم , فبراير 2001م.

26- أميرة محمد العدل: إدارة الوقت لدى المرأة العاملة فى بعض مراكز القيادة الإدارية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة المنصورة , 2006م.

27- Haworth, John T. & Others: Positive Psychological States in the Daily Life of a Sample of Working Women, Journal of Applied Social Psychology, Vol. 27, Issue 4, 1997, pp. 345 – 370.

28- بدرية محمد العتيبى: الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة على العمل خارج المنزل للمرأة المتعلمة ولها أولاد , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم الاجتماعية , جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية , السعودية , 1993م.

29- مشيرة صالح: الضغوط النفسية على المرأة العاملة بين المواجهة والمقاومة , بحث منشور , مجلة دراسات الطفولة , مكتبة الملك فهد , العدد 28 , 2000م , ص30.

30- ابتسام ميلاد إبراهيم: الذكاء الوجدانى وعلاقته بفعالية الذات وصراع الدور لدى عينة من المرأة العاملة الليبية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة المنصورة , 2014م.

31- كمال غانم غانم: العوامل المؤثرة على التغير فى أدوار المرأة القطرية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة عين شمس , 1995م.

32- أسماء محمد عباس: تأثير التكنولوجيا الالكترونية على المرأة العاملة , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة المنصورة , 2013م.

33- Carlson D. S. & Kacmar M.: Work-Family Conflict in the Organization: Do Life Role Values Make A Difference:, Journal of Management, Vol.26, No.5, 2000.

34- Boles J. S & Others: An Investigation Into The Inter-Relationship Of Work-Family Conflict, Family-Work Conflict And Work Satisfaction, Journal of Management, Vol.13, No.3, 2001.

35- رانيا السعيد عبد الهادى: بعض مشكلات المرأة العاملة فى المجال التعليمى بمحافظة الدقهلية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة المنصورة , 2012م.

36- منى محمد كمال: التمكين الاجتماعى والاقتصادى للمرأة المعيلة بين الواقع والمأمول , بحث منشور , المؤتمر السنوى الرابع لمحو أمية المرأة العربية , القاهرة , دار الفكر العربى , 2007م.

37- مها خليل خليل: الضغوط البيئية والاضطرابات السيكوسوماتية لدى المرأة العاملة , رسالة ماجستير غير منشورة , معهد الدراسات التربوية , جامعة عين شمس , 2005م.

38- سميرة أبو الحسن , صفاء محمد بحيرى: التمكين النفسى للأم المعيلة بين الواقع والمأمول , بحث منشور , مجلة العلوم التربوية , العدد 3 , المجلد 22 , مصر , 2014م.

39- عبد العزيز ابراهيم : متطلبات تمكين المرأه من اتخاذ القرار ، بحث منشور ، المؤتمر الثاني والعشرون ، الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياه ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2009 .

40- Janne lyle : a selected symposium women ,work and child welfare in the third world ,paris , 1998 , p.214.

41- المجلس القومى للمرآة : دراسة حول الاوضاع الراهنة للنساء المعيلات فى المناطق العشوائية ، القاهرة ، 2004 ، ص 6.5.

42- أمانى قنديل : قياس فعالية المجتمع المدنى ، القاهرة ، مكتبة النهضة ، 2005 ، ص38.

43- Fatihe Kerman: Comparing Health-Related Quality of Life of Employed Women and House Wives, A cross Sectional Study from Southeast Iran, Kerman Sara Viet at BMC, Women's Health, 2012.

44- G. Relive and Raya: A study on Work-Life Balance Working Woman, Inracts, International Journal of Commerce Business and Inanagement, Issue 2319, Vol.2, 2013.

45- مزاد عبد الرحمن المرشد: تصور مقترح لممارسة نموذج الحياة فى الخدمة الاجتماعية لتنمية المهارات الحياتية للمرأة المعيلة , بحث منشور , مجلة الخدمة الاجتماعية , العدد 56 , الجزء الثالث , يونيو 2016م.

46- حنان عبد الفتاح السيد: تفعيل مهارات المخطط الاجتماعى فى مشروع تمكين المرأة الريفية لتحسين نوعية الحياة بمحافظة المنوفية , بحث منشور , مجلة الخدمة الاجتماعية , العدد 55 , الجزء السابع , يناير 2016م.

47- أحمد محمد السنهورى: الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادى والعشرين , دار النهضة العربية , جزء ثانى , الطبعة الرابعة , القاهرة , 2001م , ص483.

48- أيمن عبد العال : فعالية للنموذج التركيز على المهام فى التقليل من النشاط الزائد لدى الأطفال , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان , بحث منشور

49- جيهان بيومى : ممارسة للنموذج التركيز المهام فى خدمة الفرد لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى الأطفال المتسولين , بحث منشور , المؤتمر 21 , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان , 2008

50- نورهان منير : استخدام لنموذج التركيز على المهام فى خدمة الجماعة لتنمية المهارات الاجتماعية للمكفوفين المؤتمر 14 , المجلد الثالث , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان , 2001 .

51- أحمد بن محمد الفيومى : معجم المصباح المنير ،ج1،بيروت ،المكتبية العلمية ، د.ت ، ص438.

52- R.,Barker ,Op ,Cit , p: 809.

53- Robert Adams : Social Work ,Empowerment ,N.Y ,3rd ED , N.Y ,Palgrave Macmillan ,2003 , p 809.

54- طلعت مصطفى السروجى: تمكين الفقراء استراتيجيات بديلة ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 2011 ،ص ص 289،290.

55- Lord,John , HutchisonP,Pegg ,The Process of Empowerment : Implications For Theory and Practice ,CanDIAn Journal of Community Mental Health , 1993 ,p.388.

56- Rosalie A mbrosino ,(et at): social work & social welfare ,An Introduction ,(N.Y, Thomson learning , inc ,Fourth E DITION , 2001,P .108.

57- Batliwala,Sarilia. : "The Meaning of Empowerment : New Con cepts from Action " In Sen ,Germaine and Chen (wds.),"Population Policies Reconsidered: Health ,Empowerment and Rights" Harved–university Press, Cambridge, 1994.

58- Mayoux,Linda.:"Micro –finanance and the empowerment of women ",A review of the key issues , ILO social finance Website,2000,www.ilo.org.

59- Rowlaends, j : Aword of the tims but what does it mean empowerment in the discourse and practice of development in efsher,first published, macmillan press, pritain,1998

60- Marilee, k :women and empowarment particibetion and decision making, zed book , london , newjersey , u.s.a ,1995

61- محمد سلامة آدم: المرأة بين البيت والعمل , القاهرة , دار المعارف , ط1 , 1982م , ص39.

62- أسماء محمد عباس: تأثير التكنولوجيا الالكترونية على المرأة العاملة , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة المنصورة , 2013م.

63- محمد بيومى على: الاتجاهات النفسية للشباب السعودى نحو عمل المرأة فى المجتمع , جدة , مركز النشر العلمى , 1987م , ص16.

64- عواطف فيصل بيارى: اسهامات المرأة السعودية فى مجالات التنمية والمشكلات التى تقابلها , بحث منشور فى مجلة البحوث النفسية والتربوية , كلية التربية , جامعة المنوفية , العدد 13 , 1998م , ص362.

65- جمال طه: المرأة العربية فى منظور الدين والواقع , دمشق , اتحاد كتاب العرب , 2004م , ص21.

66- علياء شكرى: المرأة فى الريف والحضر , الجيزة , مطبعة العمرانية , 2000م , ص24.

67- فاطمة عبد الله الخطيب: تغير الوضع الاجتماعى للمرأة العاملة وأثره فى تغير الزوجة داخل الأسرة الكويتية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة القاهرة , 2000م , ص9.

68- هويدا محمد عبد المنعم: تقويم خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة العاملة فى صناعة الدواء , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة القاهرة , 1990م , ص9.

69- Laura Epsten :, Brief task centered practice in Encyclopedia of social work , Washington , N.A.S.W , press , 1995 . P.322

70- Malcolm payne : modern social work theory 2nd , N.y , Macmillan company , 1996 , P97

71- Wiliam J, Ried : , task – centered social work in social treatmented . By Francis , J turner freepress , N.y, 1986 , P 20

72- Wiliam , J, Ried :, task – centerd system , N.y, columbia university , 1978, P.327

73- منى أحمد عبد الموجود : فعالية للنموذج التركيز على المهام فى خدمة الفرد فى علاج مشكلة التأخر الدراسى لطلبة المرحلة الثانوية , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان , 1999 , ص 119 .

74- حمدى محمد منصور : الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية , جزء أول , ط 1 , الرياض , مكتبة الرشد للنشر والتوزيع , 2002 ,ص ص 98- 100

75- – فؤاد أبو حطب وآخرون : التقويم النفسى , ط2 , مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة ، 2003م ,ص79.

76- يوسف بن يزه،التمكين السياسي للمراة وأثره في تحقيق التنمية الانسانية في العالم العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج الأخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2010.

77- فاطمة حافظ : تمكين المرأة الخليجية جدلية الداخل والخارج, بحث منشور , مجلة دراسات استراتيجية, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ،2008